الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

تقرير: قطاع الطاقة السعودي يتأهل للعب دور استثماري أكبر

3

دور المصارف العراقية في سياسات التصحيح واعادة الهيكلة

6

جدلية اتحاد الصناعات العراقي بين مطرقة القرارات البريمرية و سندان الضغط الحكومي

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

نظراً للطلب المتزايد على السماد المحلي

الأسمدة الجنوبية تستثمر جزءاً من القرض الياباني لتطوير الإنتاج

تعد الشركة العامة للأسمدة الجنوبية المصنع الرئيس لمادة سماد اليوريا محليا ،عانت هذه الشركة من مشاكل فنية عدة بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق والتي كانت تعالج بالإمكانات الذاتية،تسعى الشركة حاليا إلى زيادة الطاقات الإنتاجية والوصول بها إلى الطاقات التصميمية لغرض تقليل كلف الإنتاج لتحقيق المنافسة في الاسعار لاسيما وان أسعار الأسمدة انخفضت في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة الاقتصادية إضافة إلى تلبيه حاجة وزارة الزراعة من تلك المادة المهمة لدعم شريحة واسعة من أبناء الشعب

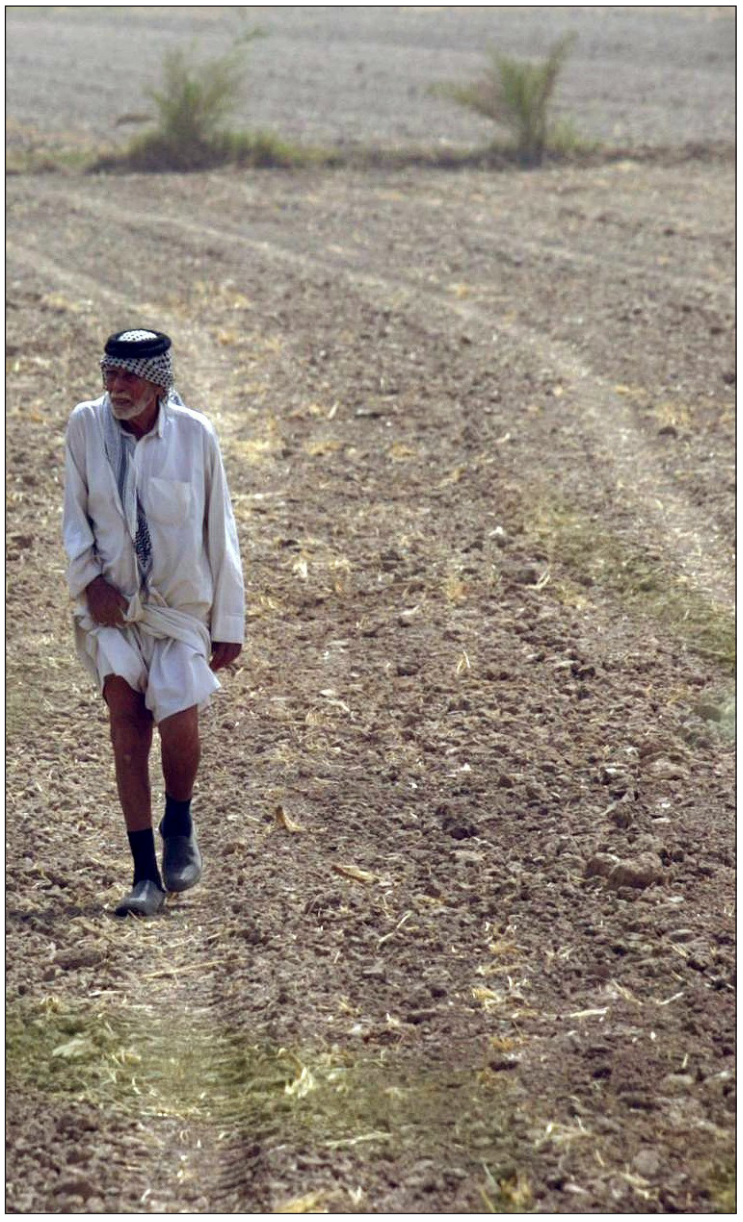

بغداد / إيمان سالم

وهي شريحة الفلاحين فضلا عن تلبية حاجة السوق المحلي بالكامل عليه فأن الشركة تعمل جاهدة لتحقيق تلك الأهداف من خلال تحديث وتأهيل خطوطها الإنتاجية، وللتعرف على واقع الشركة وخططها المستقبلية قال السيد مدير عام الشركة مهدي سالم عبد الحسن:إن الشركة تأسست في سبعينيات القرن الماضي ولكونها عانت من مشاكل عدة فأننا الآن نطمح الى إعادتها إلى الوضع الطبيعي من خلال تحديث خطوطها الإنتاجية المتقادمة لزيادة الإنتاج وبالتالي تخفيض الكلف،إذ أن كلف الإنتاج ارتفعت بشكل كبير جدا وأفضل طريقة لمواجهة هذا الارتفاع هو زيادة الإنتاج لاسيما وان الشركة تعتمد على إمكاناتها الذاتية في التمويل المادي ودفع أجور العاملين بالكامل وتوفير الكثير من مستلزمات الإنتاج كما وتخطط لاستيراد العديد من الأجهزة والمعدات لزيادة طاقاتها التي تبلغ حاليا (٧٥) ٪من الطاقة التصميمية.

وعن الدعم المقدم من وزارة الصناعة والمعادن أشار إلى أن الوزارة خصصت بدورها مبالغ ضمن الخطة الاستثمارية للعامين ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩ لتنفيذ عدداً من المشاريع منها إنشاء محطة كهرباء بقيمة إجمالية قدرها (٣٩) مليون دولار لتغطية حاجة جميع مصانع الشركة وبالتالي تحقيق الاستقرار المطلوب في معدلات الإنتاج من المؤمل انجازها نهاية العام الحالي، كما وتخطط الشركة لإنشاء وحدة تحلية مياه سعة (١٠٠٠) متر مكعب بالساعة تمت إحالتها وتوقيع العقود بعد الإحالة لتحسين مواصفات المياه المستخدمة بسبب الأزمة الأخيرة المتمثلة بارتفاع نسب الملوحة الذي كان له الأثر الكبير في زيادة تآكل معدات الشركة فضلا عن إنشاء محطة مياه على شط العرب لزيادة كميات المياه التي تضخ للشركة كما وأشار إلى شمول الشركة بجزء من القرض الياباني البالغ (١٦١) مليون دولار لغرض المباشرة بمشروع تأهيل وتحديث خطوطها الإنتاجية من خلال إعلان المناقصات الخاصة بتجهيز المكائن والمعدات لاستبدال المعدات القديمة ومن المؤمل إكمال العمل بهذا المشروع عام ٢٠١٣ لتشغيل خطين إنتاجيين والوصول بالطاقة الإنتاجية إلى نسبة (٨٠) ٪ من الطاقة التصميمية كمرحلة أولى ومن ثم الصعود بها إلى نسبة (١٠٠) ٪ كما وأوضح أن الشركة تعمل حاليا بخط إنتاجي واحد بسبب عدم كفاية كميه الغاز الطبيعي المجهز من وزارة النفط كونها المادة الأساسية الداخلة في العملية الإنتاجية وان حصة الشركة من الغاز الطبيعي تتراوح بين ٤٠.٣٧ مليون قدم مكعب يوميا وهذه الكمية لا تكفي إلا لتشغيل خط إنتاجي واحد إذ أن الحاجة الفعلية لتشغيل خطي المعمل هي (٧٥) مليون قدم مكعب يوميا وبالتالي فأن النقص في الكمية المجهزة من الغاز الطبيعي تشكل العبء الأكبر وعلى الرغم من مساعي وجهود وزارة النفط لتأمين حصة الشركة من الغاز إلا أن الحاجة المحلية المتزايدة إليه تحول دون ذلك ونظرا لأهمية مادة سماد اليوريا كونها ترتبط ارتباطا مباشرا بغذاء المواطنين فأن وزارة الزراعة تطالب بزيادة الكميات المجهزة منه فيما تواصل الشركة العامة للأسمدة مساعيها لزيادة كميه الغاز الطبيعي المجهز إليها لمضاعفة الإنتاج وأن المراسلات مستمرة مع وزارة النفط بخصوص ذلك.

وعن تفاصيل مشروع القرض الياباني الذي خصص لتأهيل مصانع الشركة أوضحت المهندسة سلفانا زكي يوسف مديرة مشروع التأهيل : بأن الشركة حظيت بموافقة وزارتي التخطيط والصناعة والحكومة اليابانية على شمولها بجزء من القرض الياباني كون الشركة العامة للأسمدة من الشركات الخدمية التي تسهم بدعم طبقة مهمة وهي طبقة الفلاحين حيث سيتم استغلال قيمة القرض البالغة (١٨،١٢٠) مليارين ياباني في تأهيل مصانع الشركة مشيرة إلى أن المبلغ لا يكفي لتغيير هذه الخطوط بالكامل إذ تم تحديد الأولويات للمعدات الحرجة التي تؤثر تأثيرا مباشرا في زيادة الإنتاج لضمان الاستغلال الأمثل لهذا المبلغ وأضافت أن أعمال التأهيل ستسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمعمل كونه يعمل حاليا بخط إنتاجي واحد وبطاقة ٧٠ ٪ من الطاقة التصميمية بسبب عدم كفاية الكميات المجهزة من الغاز الطبيعي.

وقالت إن الشركة قامت وحسب التعليمات العالمية المعتمدة للقروض بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وتوقيع العقود مع الاستشاريين وهم الاستشاري الياباني الذي تمثله شركة يونيكو اليابانية والاستشاري العراقي وهو الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن الذي سيواكب عملية الإنشاء بعد وصول المعدات كما وتم إعلان مناقصه تجهيز المعدات الأساسية التي من المقرران يكون تاريخ غلقها في ٢٠١٠/٦/٣٠ لتبدأ بعد ذلك التاريخ عملية الدراسة والتقييم لغرض الإحالة علما إن تنفيذ برنامجنا يعد متقدماً بهذا الخصوص وهناك لجنة منبثقة عن مجلس الوزراء مهمتها القيام بمتابعة تنفيذ مشاريع القرض الياباني وأشارت إلى أن توزيع مبالغ القرض الياباني تعتمد على ستراتيجية البلد التي وضعت الأولوية لقطاعات الكهرباء والنفط والخدمات الإنسانية وتم تخصيص مبلغ لصناعة الأسمدة لدعم النهضة الزراعية في العراق.

ومن المشاريع الأخرى المهمة التي يتم تنفيذها داخل الشركة هو مشروع إنشاء محطة كهرباء تعمل بوحدتي توليد سعة هذه المحطة ٥٢,٦ ميغا واط لتزويد مصانع الشركة بالطاقة الكهربائية بشكل مستمر لتحقيق الاستقرار في الإنتاج.. وعن هذا الموضوع أوضح المهندس عيسى حمدان مدير المشروع بأن قيمة إنشاء المحطة هو ٣٩ مليون دولار ومدة التنفيذ ٢٣ شهرا علما بأن الوحدة الأولى وصلت إلى موقع العمل ومن المؤمل أن تحقق هذه المحطة بعد تشغليها الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية وستعمل على تخفيف الضغط على الشبكة الوطنية.

وعلى صعيد متصل تقوم الشركة بتأهيل أبراج التبريد التي كانت منفذه من قبل شركة متسيوبيشي اليابانية وهي عبارة عن برجين تحتوي على هيكل كونكريتي والمكونات الداخلية عبارة عن أخشاب معاملة كيمياويا ضد الحرائق،إذ أن فترات التشغيل الطوال منذ بداية الثمانينيات أدت إلى تقادمها واستهلاكها حيث أوضح مسؤول أعمال تأهيل الأبراج المهندس صالح ناصر بأن الشركة استخدمت بدائل من مقاطع الحديد بدلا عن الأخشاب المستهلكة لعدم توفرها وتم الاعتماد على هذه البدائل لفترة طويلة امتدت إلى ١٥ سنة وأضاف إلى أن الشركة اتجهت إلى استخدام مقاطع الفايبرغلاس (FBR) المقاومة للأحماض والتأكسد وهو اتجاه حديث ومن دون الحاجة إلى استخدام مقاطع الحديد ان كل برج من هذه الأبراج يحتوي على ٩ خلايا وأننا نعمل حاليا على تبديل هذه الخلايا حيث تم الانتهاء من تبديل ٣ خلايا في كل برج والعمل جار على تبديل الخلية الرابعة للبرجين اذً تنفذ هذه العملية جنبا الى جنب الاستمرار بالعملية الإنتاجية وعن طبيعة عمل هذه الأبراج أشار ناصر الى وصول المياه الحارة من العملية الإنتاجية لرفعها الى أحواض عليا فوق الأبراج لتقوم النوزلات بتوزيع الماء ليتساقط من مكان مرتفع على مشبكات تقوم بتكسير قطراته المتساقطة.إن المسار الطويل ونزول الماء من مكان مرتفع على المشبكات يؤدي الى فقدانه للحرارة وبالتالي نزوله الى الحوض الأسفل بدرجة حرارة منخفضة نتيجة المسافة المقطوعة والهواء الموجود في المشبكات والمراوح التي تقوم بسحب البخار ليتم إرجاع الماء البارد الى المصنع لإعادة استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى عبر منافذ موجودة في الأحواض السفلى لإرجاعه.

ومن جانبه أوضح عضو مجلس إدارة الشركة بشير خلف رحيم أن إنتاج الشركة من مادة سماد اليوريا مسوق بالكامل الى وزارة الزراعة وان الطلب يتزايد يوما بعد يوم على السماد العراقي كونه يتمتع بمواصفات فائقة الجودة بالرغم من توفر أسمدة مستوردة من مناشئ مختلفة حيث تسعى الشركة الى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً لغرض تخفيض الكلف وبالتالي تحقيق الموارد المادية التي تسهم في توفير الخدمات لمنتسبي الشركة.

وأخيراً لابد من الإشارة الى ان قرار إيقاف استيراد الفواكه والخضر يعد من القرارات التي تدعم الفلاح العراقي وبالتالي ستسهم بنهوض الواقع الزراعي في العراق وسيعمل بشكل غير مباشر على تقديم الدعم للشركة العامة للأسمدة الجنوبية من خلال زيادة الطلب على مادة سماد اليوريا المنتجة في هذه الشركة وبالمواصفات القياسية المطلوبة.

أظهرت مكونات قطاع الطاقة السعودية نشاطا مستمرا بدءا من الحراك الذي سجله قطاع الطاقة والبتروكيماويات لدى البورصة المحلية مرورا بالاتفاقيات والشراكات الإقليمية والدولية التي تم انجازها خلال الفترة الأخيرة وصولا إلى القدرة المستمرة التي أظهرها في جذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة والتي من شأنها رفع درجة التشغيل والاستعداد لجميع التغيرات والمستجدات مهما كانت مساراتها .

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تقرير: قطاع الطاقة السعودي يتأهل للعب دور استثماري أكبر

وقال التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال : ان هذه التطورات تعمل في المحافظة على وتيرة النشاط ودمجها بالخطط الحالية والمستقبلية لدى قطاع الطاقة وتسهم في التقليل من تأثيرات التراجع والتذبذب الحاصلة لدى أسواق الطاقة وأسواق المال كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة وتعطي قدرة ومرونة أكبر في إظهار الفرص الاستثمارية أمام المحافل الدولية في الوقت والمكان المناسبين.

واشار التقرير الى استحواذ قطاع الطاقة والبتروكيماويات السعودي على أهمية نسبية اكبر منذ بداية الأزمة المالية العالمية وحتى اللحظة عكسها على الصعيد المحلي الاتجاهات المسجلة لدى البورصة التي شهدت تركزا واضحا على قطاع الطاقة بجميع الاتجاهات نظرا للنتائج التي سجلتها مكونات القطاع على مستوى مضاعف الربحية والتي تجاوزت ٤١ مرة مقابل ١٤,٩ مرة للسوق ككل، فيما أظهرت مؤشرات أسهم القطاع متوسط عائد بواقع ٠,٢٩ ريال مقابل ١,٦٥ ريال للسوق ككل، مع الأخذ بأهمية الحراك الذي أظهره قطاع الكهرباء على أداء القطاع والسوق ككل مبيناً أن قطاع الكهرباء السعودي يستحوذ على تركيز كبير في الفترة الحالية بدءا بالقرض الحسن الممنوح بمبلغ ١٥ مليار ريال وانتهاءً بقرار التعديل الخاص على تعريفة القطاع الحكومي والتجاري الذي سيدخل حيز التنفيذ العام المقبل التي من المتوقع أن توفر إيرادات تقدر بـ ٣ مليارات ريال وهذه الاتجاهات مجتمعة ستعمل على دفع وتيرة النشاط لدى البورصة وخارجها وعلى جميع القطاعات ذات العلاقة.

وعلى صعيد الحراك الخارجي أوضح التقرير أن قطاع الطاقة السعودي يستحوذ على اهتمام وتركيز شركات الطاقة الخارجية بشكل مستمر تبعا لحجم الفرص وتطورها مع الزمن وتأتي الرغبة الروسية في دخول قطاع الطاقة السعودية لتعكس حجم الحراك والفرص التي ستتركز على مشروعات البنية التحتية للطاقة، ومن المتوقع أن تتجاوز قيم الفرص التي توفرها منظومة الطاقة ٣٠٠ مليار دولار خلال الفترة المقبلة، هذا وتشكل الاتفاقيات الموقعة مع جنرال إلكتريك الخاصة بوضع إطار عمل طويل الأمد لتوريدات توربينية وخدمات أخرى يمكن استخدامها في مشاريع إنتاج الطاقة والغاز الجديدة استمرارا لوتيرة النشاط وتنوعه ليشمل المجالات الحيوية كافة لدى قطاع الطاقة تضمن استمراره عند مستوى تشغيل كامل في الأوقات كافة.

ولفت التقرير إلى ان نتائج الحراك الحاصل تبقي قطاع الطاقة والبتروكيماويات محافظا على قدرته على جذب الشركات العالمية الكبرى كشركة توتال واكسون موبيل وشيفرون بالتعاون مع الشركات المحلية كارامكو وسابك بالإضافة إلى المؤشرات التي يعكسها هذا الحراك على مستوى استقرار قطاع الطاقة لدى الأسواق العالمية تبعا لتعزيز قدرات وتقنيات الإنتاج وما يعنيه ذلك من مساعدة المنظومة المالية العالمية من التعافي في المنظور القريب تبعاً لما يشكله قطاع الطاقة العالمي ومخرجاته من تأثير يومي على الأسواق العالمية والمحلية.

وفي ما يخص أهم الاحداث الجارية في قطاع النفط والغاز لمنطقة الخليج العربي فصلها التقرير بما يلي :

في الإمارات كشفت شركة دانة غاز عن وجود سيولة كافية لديها واستثمارات سائلة وخطط التمويل اللازمة لتحقيق خططها للنمو، ويتجاوز وضع السيولة الحالي ١٨٥ مليون دولار، والشركة واثقة من ترتيبات التمويل لعام ٢٠١٠ بناءً على التدفقات النقدية الحالية والنمو الكبير في العمليات الخارجية الذي بلغ ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من الأصول في مصر، كما أن إنتاج الشركة من النفط والغاز في مصر يبلغ أكثر من ٤٢ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا.

من جهة ثانية، أعلنت شركة (فلور كوربوريشن)عن اختيارها كمستشار البرنامج الإداري لمشروع تطوير الغاز في حقل شاه التابع لشركة أبوظبي لتطوير الغاز المحدودة (جاسكو)، وهي إحدى الشركات العاملة والتابعة لشركة النفط الوطنية في أبوظبي (أدنوك). وستقدم (فلور) خدمات استشارية إدارية للعمليات الرئيسة في المشروع وستشرف على البرنامج العام. ويقع مشروع شاه، على بعد ٢٢٠ كم جنوب غرب أبوظبي. وقد حجزت (فلور) هذا العقد الذي تبلغ قيمته ١٦٠ مليون دولار في الربع الثاني من العام ٢٠١٠.

وطلبت شركة الإنشاءات البترولية الوطنية شراء سفينة لمد خطوط الأنابيب من شركة (شنغهاي تشن هوا) للصناعات الثقيلة، حيث من المتوقع بناء السفينة بحلول الربع الثالث من ٢٠١٢، ولم تذكر قيمة العقد، كما تعتزم الشركة إنفاق ٤٠٠ مليون دولار لتوسعة أسطولها.

وفي عمان تجري وزارة النفط والغاز العمانية محادثات مع شركة النفط العمانية التابعة للدولة للعمل في منطقة تنقيب تنازلت عنها شركة (بي.جي) البريطانية، في الوقت الذي تعاني عمان من نقص في الغاز الذي تحتاجه لتلبية الطلب سريع النمو من الصناعة ومرافق الكهرباء، حيث يوجد في عمان الغاز في مكامن معقدة وتكلفة الإنتاج تكون أعلى منها في حالة الاحتياطيات التقليدية، وانسحبت (بي.جي) من اتفاق لتطوير المنطقة ٦٠ للنفط والغاز في وقت سابق من الشهر الجاري للتركيز على فرص في أماكن أخرى في العالم، وشركة النفط العمانية هي ذراع الاستثمار في مجال الطاقة التابع للحكومة وتمتلك أصول نفط وغاز محليا ودوليا، ولم يتضح ما إذا كانت الحكومة ستعيد طرح المنطقة التي وقعت (بي.جي) عقدا لتطويرها في عام ٢٠٠٦ أو تمنحها مباشرة لشركة النفط العمانية، وتغطي المنطقة مساحة ١٥٠٠ كيلومتر مربع في أبو الطبول، وكانت (بي.جي) تعتزم بدء إنتاج الغاز من المنطقة في ٢٠١٢.

وفي السعودية تستعد شركة عارف للطاقة للمساهمة بحصة لم يتم تحديدها حتى الآن للدخول في مشروعين تصل قيمتها لنحو ١٥٠ مليون دولار، على أن يبدأ ظهور هذين المشروعين خلال الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٠.

يذكر أن المشروع الأول منهما في غرب أفريقيا والآخر في منطقة الشرق الأوسط في مجال GTL مع شركات وهيئات عالمية، من جهة ثانية فإن شركة عارف للطاقة ماضية في التفاوض مع شركة عالمية أمريكية متخصصة في مجال الطاقة لإنشاء مصنع لتحويل الغاز إلى وقود سيارات في منطقة الشرق الأوسط بتكلفة إجمالية تصل إلى ١٠٠ مليون دولار.

من جهتها أعلنت (مدينة جازان الاقتصادية) عن تحديد موقع مشروع مصفاة تكرير النفط المكلفة شركة "أرامكو السعودية" من قبل الحكومة السعودية ببنائها وتمويلها بالكامل في المنطقة في الناحية الجنوبية داخل أراضي مشروع المدينة الاقتصادية الواقعة على بعد ٦٠ كم شمال مدينة جازان.

كما أعلنت شركة (هيونداي للصناعات الثقيلة)، وهي أكبر شركة لبناء السفن في العالم، عن فوزها بعقد قيمته ١٩٠ مليون دولار لبناء مصنع يعمل بالغاز لتوليد الطاقة في السعودية، وبحسب الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع شركة (دوروما للطاقة الكهربائية)، ستكمل شركة (هيونداي للصناعات الثقيلة) بناء منشأة في مدينة دوروما السعودية التي تبعد ١٢٥ كيلومتراً غرب العاصمة الرياض بحلول العشرين من آذار ٢٠١٣.

وقالت شركة أرامكو السعودية الحكومية للنفط أن محطة معالجة الغاز في حقل الخرسانية النفطي الذي ينتج ٥٠٠ ألف برميل يوميا ستبدأ التشغيل الكامل في حزيران وتستطيع المحطة معالجة نحو مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز الخام عالي الكبريت من حقول أبو حدرية والفضلي والخرسانية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو ٥٦٠ مليون قدم مكعبة يوميا، وتوجد بالمحطة وحدتان لمعالجة سوائل الغاز الطبيعي وستعالج المحطة أيضا الغاز من حقل كران البحري، وستنتج المحطة ٢٨٠ ألف برميل يوميا من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي.

من جانب آخر، أبرمت الشركة السعودية للكهرباء عقداً مع شركة وطنية لإنشاء محطة تحويل كهرباء بالرياض بقيمة ٢٩٠ مليون ريال في إطار جهودها لتعزيز النظام الكهربائي وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، حيث تم توقيع العقد مع شركة (العسيس اينابنسا المحدودة) وذلك لإنشاء محطة تحويل الصناعية بالرياض خلال ٢٧ شهراً من تاريخ توقيع العقد. وسيسهم المشروع في تعزيز موثوقية وكفاءة الشبكة الكهربائية بشكل عام وإيصال الكهرباء للمشتركين في جنوب شرق الرياض وتغذية أحمال المدينة الصناعية الثانية. وتقوم الشركة السعودية للكهرباء بتنفيذ عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع النقل والتوزيع في مختلف المناطق بالسعودية.

وفي العراق وقعت وزارة النفط اتفاقية تمديد نقل النفط الخام عبر خط الأنابيب بين كركوك وميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط لمدة ١٢ عاما، حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية بين بغداد وأنقرة تمدد نقل النفط الخام من خلال منظومة الأنابيب عبر ميناء جيهان التركي.

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

يعلن استقالته عبر (المدى الاقتصادي)

رئيس اتحاد الصناعات: قرارات حكومية تعيق مشروعنا لإحياء الصناعة الوطنية

انحسر دور اتحاد الصناعات العراقي خلال الاعوام الماضية بسبب تعطل القطاع الصناعي وقلة الدعم الحكومي ، فضلاً عن الضغط الحكومي الذي يتعرض له كمنظمة غير حكومية .

(المدى الاقتصادي) التقت رئيس اتحاد الصناعات العراقي نزار الوائلي الذي أعلن استقالته عبر منبرنا ، وحاورته بشأن قضايا وسبل النهوض بالقطاع الصناعي الذي يعاني من سبات شبه تام .

حـــوار / المـــدى الاقـتـصـادي

× ما طبيعة الدور الذي يضطلع به اتحاد الصناعات العراقي في المرحلة الراهنة التي تشهد ركوداً تاماً في القطاع الصناعي ؟

.مهمة اتحاد الصناعات هي مهمة ضرورية و صعبة جداً ،لان المشاريع المنضوية تحت لواء اتحاد الصناعات و هي اكثر من ٤٠ الف مشروع صناعي متوسط و صغير و خدمي متوقف منها زهاء ٨٠٪ بشكل تام عن العمل بسبب العقوبات الاقتصادية ابان تسعينيات القرن الماضي ثم ظروف ما بعد عام ٢٠٠٣ التي مثلت رصاصة الرحمة للمشاريع المتبقية التي تعرضت للنهب و السلب و الحرق او تهجير اصحابها و الـ ٢٠٪ الاخرى لا تعمل الا بـ ٣٠٪ من طاقتها هذا جانب ، و الجانب الثاني ان المشاريع الصناعية و لو رجعنا لطبيعة المكننة فيها تعد افضل المكائن في فترة السبعينيات لكن العالم تطور بشكل كبير ، والان دخلت تقنيات حديثة و طاقات انتاجية رائعة فهذه الفترة من الانقطاع احدثت هوة و فجوة بيننا وبين مايجري في العالم لكن طموحنا هو ان نبدأ بمعالجة الموضوع لكن المشكلة ان الحكومة لم تول أي اهتمام للقطاع الخاص الا على مستوى الخطط و المؤتمرات و الندوات و اللقاءات و السفرات لكن اي دعم حقيقي او حتى اي ستراتيجية حقيقية للنهوض بهذا القطاع غير موجودة حالياً ، فالوعي الإداري للعاملين بالمؤسسات الحكومية حتى الآن للأسف يعمل بعقلية القطاع العام وهيمنة المؤسسة الرسمية على القطاع الخاص لكن لو رجعنا للحقائق فالقطاع الخاص بالرغم من ان حقبة النظام السابق كانت تسمى بالفترة المركزية او الشمولية و سيطرة القطاع العام لكن القطاع الخاص في حضن القطاع العام تمكن من العمل سيما في فترة الستينيات و السبعينيات كان القطاع الخاص اروع ما يكون و كان ما لا يقل على ٦٠٪ من الناتج المحلي و ما يحتاجه المستهلك العراقي كان من منتجات القطاع الخاص الوطني و كانت اغلب المنتجات لها شهرة و البعض منها لها شهرة دولية ، و الان نحن في اتحاد الصناعات العراقي لدينا برنامج طموح لاعادة المشاريع و قسمنا برنامجنا الى قسمين الاول يتعلق بتأهيل المشاريع بواقعها الحالي مع اضافة لمسات للتكنولوجيا الحديثة لكن طموحنا المستقبلي ان نبدأ بأدخال قمة التكنولوجيا الحديثة الى الصناعة الوطنية ،وهذا طموحنا لكن الان لدينا مشكلة مع العقلية السابقة فأبداعاتنا

كقطاع خاص سيما اتحاد الصناعات بما اننا مؤسسة مهنية مستقلة وفق تشريع محدد و ليس لنا اي حصة في موازنة الدولة و انما نمول انفسنا ذاتياً من خلال اشتراكات الاعضاء ، و نضع برنامجاً ستراتيجياً لكيفية النهوض بالقطاع الخاص وبإمكاناتنا الذاتية من دون تدخل الحكومة ، حيث انها تتدخل في مفاصلنا و انشطتنا و حتى انها عندما شاهدت اننا في الاونة الاخيرة خطونا خطوات رائدة تدخلت و منعتنا من مخاطبة الجهات الاخرى الداعمة لمشروعنا الا عن طريقها و عبرها و نحن في مرحلة ينبغي ان نقضي على البيروقراطية و الروتين ثم ان القطاع الخاص ينبغي ان يتحرر من هذه القيود التي تأخذ بعضها أبعاداً سياسية بعد ان انتهى النظام الشمولي و هيمنة القطاع العام ، و الان نحن نعمل باتجاه نظام اقتصاد السوق ، ويفترض ان تكون الريادة للقطاع الخاص .

و نحن مقيدون و تأتي كتب رسمية لتقييد عملنا كالكتاب الذي جاء من اللجنة الوزارية القاضي بعدم أحقيتنا بمخاطبة الوزارات من دون استحصال موافقة اللجنة العليا بمعنى ان لايحق لي مخاطبة وزارة او ملحقية او منظمة الا بعد مخاطبة اللجنة التي لا تجيب الا بعد اشهر مما يعيق عملنا فلا نستطيع حضور معرض دولي او مؤتمر الا بمخاطبتهم و حبذا لو كانوا يتمتعون بالحصافة التي ترفد القطاع الخاص بمعلومة او مشورة لكن التقييد هو الذي نحصل عليه منهم بشكل يتنافى مع التوجه الذي رسمه الدستور و القوانين التي تؤكد أن القطاع الخاص ينبغي ان يكون حراً ، و كذلك القانون الذي نحن مؤسسون بموجبه يعطينا حرية العمل لكن مع الاسف الاتجاه مغاير و انا آسف جداً لان موضوع تأهيل الصناعة الوطنية و اعادة تشغيلها و من ثم استيعاب اليد العاملة لن نتمكن ان نكمل المشوار فالكتاب الذي جاءني من اللجنة يهدد بعقوبات رادعة وأنا كتبت لهم كتاباً حذرتهم فيه من الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني ، فأيطاليا مثلاً عرضت علينا دعماً و المخاطبة معهم كانت عبر الوسائل الرسمية حيث جاءت من وزارة الخارجية عن طريق وزارة التجارة لنا بأن نتصل بالقنصل الايطالي للتباحث بالمشروع و عمل مسودة بروتكول فكيف اتعرض لعقوبات رادعة و كأني ارتكب جريمة، بل لدي كتب رسمية من وزارة التجارة ، ماجعلني الان أقطع الاتصالات مع الكثير من الجهات الداعمة و بصراحة عبر لقاءات و مناقشات نشعر بوجود ارادة لا تريد العراق ينهض بصناعته و هذه الأيدي تريد ان يبقى العراق مستهلكاً و تذهب اموال العراق للدول الاخرى و نحن لا نريد شيئاً من الحكومة وحتى الآن لسنا من الجهات التي لها حصة في الميزانية و لسنا منافسين للحكومة فلماذا لا يدعونا نعمل و اصحاب المشاريع الان جميعهم بنوا آمالاً على المشروع الذي نريد القيام به من اجل النهوض بالصناعة الوطنية و في اخر المطاف لو نصارح الناس و الصناعيين بأن الحكومة هي التي تعترض العمل لربما تحصل ردة فعل كتلك التي حصلت ازاء الكهرباء .

× ما دوركم في دعم الصناعات المتوسطة و الصغيرة خارج العملية الاقراضية ؟

. المشروع الذي نعتزم العمل به اساساً هو خارج العملية الاقراضية لان الاتفاق مع الجهات الداعمة ان نزود المشاريع ما تحتاجه من مكننة و مواد اولية و حتى دعم لوجستي كسيارة انتاجية و مولدة كهربائية و هذا كله خارج الاقراض وتوجهنا ان لا يعتمد على موضوع السيولة او قرض بمبلغ و نحن في مشروعنا ابدينا كل الانفتاح فالذي يريد مكائن نعطيه و اذا يضيف لمكائنه مكائن ايضاً ممكن نعطيه و كل المكائن التي نأتي بها هي حديثة و متطورة كذلك مواد اولية و اذا يريد موضوعاً جديداً أيضاً لا مانع ففي عامي ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨ حدثت عملية خاطئة اذ تم منح قروض بسيطة بعد أن خصص مبلغ من وزارة المالية عن طريق وزارة الصناعة شملت المشاريع الموجودة في وزارة الصناعة و في اتحاد الصناعات العراقية و تلك القروض اعطيت من دون ضوابط لذلك الذين تم منحهم المبلغ لم يؤهلوا مشاريعهم فمنهم من اشترى بالمبلغ سيارة تكسي او هكذا بينما نحن فضلنا ان يكون القرض على شكل مكائن و مواد اولية و دعم لوجستي و المكائن تعتبر هي الضمان حتى تسديد ثمنها بيسر تكون بأسم الاتحاد اما من يريد قرضاً مالياً فعليه تقديم ضمان .

× ما طبيعة التنسيق بين اتحادكم و وزارة الصناعة و المعادن في ما يخص منح اجازات للمشاريع المتوسطة و الصغيرة ؟

. في الستينيات و الخمسينيات كانت إجازات المعامل تمنح من قبل التنمية الصناعية ثم ينتسب إلى أتحاد الصناعات العراقي الذي يرعى الصناعي بجوانب عدة ويوفر الجدوى الاقتصادية و (الكتلوكات) و الدراسات ثم تطور العمل بحيث اصبح الصناعي ينتسب للاتحاد من دون ان يأخذ اجازة من التنمية الصناعية لذلك مظلة اتحاد الصناعات صارت اوسع من مظلة وزارة الصناعة و المعادن اي ان جميع المشاريع المنتسبة لوزارة الصناعة هي منتسبة للاتحاد اضافة الى ان هنالك مشاريع منتسبة لاتحاد الصناعات و غير منتسبة لوزارة الصناعة و المعادن فمظلة الاتحاد هي اكبر من مظلة التنمية الصناعية و وزارة الصناعة .

× ما هي عن خططكم و دراساتكم لتنشيط القطاع الصناعي كأحد القطاعات الانتاجية المهمة في الاقتصاد الوطني ؟

. نحن كلجنة تقود الاتحاد و تهيئ للانتخابات لسنا بغرباء على الاتحاد نحن من الرعيل الذي عمل بالاتحاد و نعرف ما هي حاجة النهوض بالقطاع الصناعي و نعرف صاحب المشروع الصناعي الذي توقفت مكائن معمله وتقادمت مكائنه ايضاً لذلك قسمنا مشروعنا للنهوض بالصناعة على مرحلتين مرحلة التشغيل وفق المتاح على ان نبقى نرفد الصناعي بأدخال المكننة الحديثة و نحن نفضل صاحب المشروع الموجودة لديه المكائن مع فسح المجال له لان يضيف مكائن حديثة لمكائنه ونحن نفضل في التأهيل المشاريع الموجودة حيث يكون صاحب المشروع موجوداً بخبرته و المكائن بعضها موجود هذا افضل بالتأهيل من التأسيس الجديد الذي يحتاج الى ١٠٠٪ لكن نحن جاهزون ان نمنح حتى صاحب التأسيس الجديد احدث ما موجود من تكنولوجيا و نحن قمنا بتوزيع استمارة خاصة تضم اسئلة لا يمكن الاجابة عليها الا للصناعي الحقيقي الجاد في مشروعه و ستكون بمثابة قاعدة بيانات فنحن الان لدينا اكثر من ٤٠ الف مشروع مسجلة لدينا لكن الحقيقي الموجود و الممكن ان يعمل سيحدد من خلال هذه الاستمارة التي ستكون قاعدة بيانات فلذلك جعلنا عملنا على مراحل المرحلة الاولى تبدأ من ٢٠١٠/٦/٢ و تنتهي في ٢٠١٠/٦/٣٠ بحدود ٥٠٠٠ مشروع وحتى الآن تم استقطاب الـ ٥٠٠٠ مشروع وزعت حتى الآن زهاء ٤٠٠٠ مشروع وبدأنا نستلم الأجوبة و آخر يوم لتسلم الاجوبة هو ٢٠١٠/٧/١٠ لاستلام المشاريع و بعدها تبدأ عملية التدقيق و التمحيص لهذه الاستمارات و توحيدها فكم يحتاج مواد اولية وكم يحتاج قرضاً و كم يحتاج من المكائن و ما مصادرها؟ هذا كله تكون الاجابة عليه بالاستمارة لكي نقول للدول الداعمة هذه احتياجاتنا منكم لكي تبدأ عملية التنفيذ التي تكون ابتداءً من ٢٠١٠/٨/١ و لا اخفي عليك اني بعثت مع زملائي رداً على هيمنة اللجنة الوزارية و لتجميدهم لعملنا و قلت انهم اذا لم يدعونا نعمل ونحن ملتزمون بالقوانين و كل تصرفاتنا خاضعة للرقابة المالية فهم يدققون بشكل مستمر فأذا لم يطلقون ايدينا كقطاع خاص حقيقي انا بعثت بأستقالتي من اللجنة التحضيرية وادارة الاتحاد والمشروع اذا لم يعودوا عن اجراءاتهم فزملائي الذين ذهبوا للجنة الوزارية معهم استقالتي اذا لم يعيدوا النظر بإجراءاتهم فنحن لا نستطيع ان نعمل بهكذا تشنج وهكذا عقلية بعد النقاش و انا اقول انه في كل المفاصل الموجودة ان لم يكن الضمير الحي الوطني المخلص فليس من رادع.

× ما طبيعة علاقات الاتحاد الاقليمية و الدولية مع المنظمات الاقتصادية المماثلة ؟

. ان المشروع الذي نعمل عليه لم يكن الا ثمرة لعلاقاتنا الدولية و نحن زرنا ووقعنا بروتوكولات مع دول مندفعة لدعم العراق اكثر من المسؤولين الموجودين و مشروعنا كله دعم من خارج العراق و حتى الآن لم نتلق عبارة واحدة داعمة لنا داخل العراق فهناك منظمات فضلت ان تدعمنا و دول تدعمنا ايضاً تأتينا عبر وزارتي الخارجية و التجارة و نحن بالرغم من اننا لانريد من الحكومة اي موازنة او دعم فقط ان يتركونا نعمل لكنهم يتلقون دعماً باسم القطاع الخاص و لانعرف هذه الاموال اين تذهب؟ وأنا أتحدى أي مسؤول يقول أعطى شيئاً للقطاع الخاص عدا تلك الاموال التي منحت في ٢٠٠٧ وكانت مبالغ يتيمة منحوها للبعض من دون ضوابط و هي لا تتعدى اصابع اليد و نحن عندما شرعنا ببرنامجنا الذي هو للقطاع الخاص و ينبغي ان يقوم به اشخاص بدأوا يمارسون علينا الضغوط أو أن نسيس لمصالحهم او يحاربونا هذه المحاربة بمنعنا من المخاطبة و الكلام .

و ان القطاع الخاص العراقي مبدع و من خلال مشروعنا سنجعل العراقي الذي اسس مشاريع في دول الجوار التي انعشت اقتصادياتها من العراق فهم اخواننا و اهلنا و هم ابناء هذا البلد و يوجهون لي كتاباً بأن لا اخاطب الوزارات.

ولدينا أمر ديواني من مجلس الوزراء بأن نجتمع لكن الان ليس بأمكاننا الاجتماع فمثلاً لدينا اجتماع عن طريق ديوان مجلس الوزراء خاص بوزارة التعليم العالي بأمر من مجلس الوزراء عن موضوع خريجي المعاهد التقنية ، حيث يطالبوننا كقطاع خاص ان نجد لهم فرص عمل و انا رفضت ان اذهب للاجتماع بسبب التأخر في الاجابة على مخاطباتنا .

وليس هنالك من ثقافة حقيقية للعلاقة مع القطاع الخاص وفق الحوكمة التي تنظم العلاقة مع الحكومة من خلال القوانين و التشريعات التي تعشق بين القطاع الخاص و النظام و تنظيم علاقته بالمؤسسة الحكومية فنحن تربطنا حزمة قوانين لكن لا يحق التدخل خارج إطار هذه التشريعات، فما قاموا به يدخل في تكميم الأفواه!

نحن مقيدون و تأتي كتب رسمية لتقييد عملنا كالكتاب الذي جاء من اللجنة الوزارية القاضي بعدم أحقيتنا بمخاطبة الوزارات من دون استحصال موافقة اللجنة العليا بمعنى ان لايحق لي مخاطبة وزارة او ملحقية او منظمة الا بعد مخاطبة اللجنة التي لا تجيب الا بعد اشهر مما يعيق عملنا فلا نستطيع حضور معرض دولي او مؤتمر الا بمخاطبتهم و حبذا لو كانوا يتمتعون بالحصافة التي ترفد القطاع الخاص بمعلومة او مشورة لكن التقييد هو الذي نحصل عليه منهم بشكل يتنافى مع التوجه الذي رسمه الدستور و القوانين التي تؤكد أن القطاع الخاص ينبغي ان يكون حراً

ان المشروع الذي نعمل عليه لم يكن الا ثمرة لعلاقاتنا الدولية و نحن زرنا ووقعنا بروتوكولات مع دول مندفعة لدعم العراق اكثر من المسؤولين الموجودين و مشروعنا كله دعم من خارج العراق و حتى الآن لم نتلق عبارة واحدة داعمة لنا داخل العراق فهناك منظمات فضلت ان تدعمنا و دول تدعمنا ايضاً تأتينا عبر وزارتي الخارجية و التجارة و نحن بالرغم من اننا لانريد من الحكومة اي موازنة او دعم فقط ان يتركونا نعمل لكنهم يتلقون دعماً باسم القطاع الخاص و لانعرف هذه الاموال اين تذهب

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

دور المصارف العراقية في سياسات التصحيح واعادة الهيكلة

ظهرت الدعوة إلى الخصخصة في إطار تحول ستراتيجية التنمية من الأنموذج الشمولي المخطط إلى الأنموذج الحر الذي يعتمد آلية السوق فقد برزت الخصخصة بوصفها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة بعد التجارب التي أسفرت عن مستوى أداء دون ما هو متوقع للقطاع العام في تحقيق الطموحات المعقودة عليه.

وقد ارتبطت استجابة البلدان العربية إلى برامج التصحيح وإعادة الهيكلة بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إلا ان هذا التوجه لم يكن بالقدر نفسه من الإلحاح للبلدان العربية كافة، فقد تراوح بين اتجاه ملح نحو الخصخصة في بعض البلدان العربية، وآخر لم يكشف على قدر من الأهمية والإلحاح في بلدان أخرى.

وبصرف النظر عن المجموعة التي تنتمي إليها أي من البلدان، فإن التحدي الذي يواجه البلدان العربية في اتجاهاتها نحو تحرير اقتصاداتها وما يتطلب ذلك من الاعتماد على آليات السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل عام من دون التدخل المفرط للسلطات ومن دون قيود تحد من كفاءة السوق في تخفيض الموارد، هو عدم وجود سوق مالي متطور يسهم في عملية التحرر الاقتصادي هذه،

الجزء الاول

د.وحيدة جبر المنشد

فهناك ترابط بين نجاح عملية الخصخصة التي تشكل ركناً مهماً في برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية، وبين تطور أسواق المال فيها، إذ أن الخصخصة تؤدي الى تنشيط سوق المال كما أن تطور سوق المال يَسرع ويسهم كثيراً في إنجاح عملية الخصخصة.

وفي ضوء القصور الهيكلي لمؤسسات الوساطة المالية العربية التي تسهم في عمليات سوق المال من ضمان وتغطية وترويج الإصدارات في الأوراق المالية، وكذلك غياب المؤسسات صانعة الأسواق، فإن ذلك يلقي على عاتق الجهاز المصرفي العراقي مسؤولية كبيرة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام ودفع عملية الخصخصة وتطوير أسواق المال العربية بشكل خاص

المبحث الأول: موقع الخصخصة في سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة

لقد أصبحت الإصلاحات الاقتصادية الشغل الشاغل للسلطات السياسية والاقتصادية منذ أكثر من عقد، وعُدّ في الوقت الحاضر أمراً ضرورياً أكثر من السابق نظراً للازمة المتعددة الأبعاد التي تعانيها، إذ تُطرح مسألة الإصلاح الاقتصادي نفسها بإلحاح متزايد مع تفاقم المشكلات الاقتصادية وارتفاع التوتر الجماهيري بسببها.

وقد اقترن موضوع برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومنها البلدان العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بالإجراءات والتدابير التي تفرضها المؤسسات النقدية والمالية الدولية على البلدان الأعضاء التي تلجأ إليها طلباً للمساعدة المالية للتغلب على اختلالاتها الهيكلية، ومشكلاتها الاقتصادية وإعادة توازنها الداخلي والخارجي.

فقد مارست هذه المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي دوراً أساسياً في دعم مثل هذه البرامج، كما ازداد الدور الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية بوصفها إحدى المؤسسات الدولية التي باتت تمثل ذراعاً لتطوير القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي.

وينطلق مصممو سياسات الإصلاح الاقتصادي من مقالة مفادها أن جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلدان المعنية (ركود اقتصادي وعجوزات داخلية وخارجية وتضخم وبطالة وفقر، .....) إنما تعود في نهاية الأمر الى سبب رئيسٍ، هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان، وتحديداً حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة في لوائحها التنظيمية للأسواق (أسواق السلع والخدمات، اسواق العمل، وأسواق المال).

ومع أن وجهة النظر هذه لا تنكر دور العوامل والمتغيرات الخارجية في انفجار الأزمة، الاّ انها تعد التشوهات التي تحدث في آلية عمل الأسواق هي أساس عدم المرونة التي تبديها اقتصادات البلدان المعنية للتكيف مع الصدمات الخارجية.

المطلب الأول: مضمون برامج التصحيح وإعادة الهيكلة

يعرف الإصلاح الاقتصادي بمنظوره العام بأنه ذلك الجهد القومي الذي يرمي الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه من خلال تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها لتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع، وخلق فرص عمل تستوعب الأشخاص في سوق العمل فضلاً عن تحقيق التوازن ما بين مصروفات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم.

أما برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل مؤسسات (برتن وودز) فتعرف بأنها مجموعة من الإجراءات المستعملة من قبل الدولة بغية إنقاص او إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية بشكل خاص وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق.

أما مدار هذه البرامج، فهي تشمل عناصر عدة تشكل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية والمالية، الداخلية منها والخارجية، إذ ان هذه العناصر عادة ما تتكون من مجموعتين من الإجراءات يجري تنفيذها على مرحلتين متداخلتين في معظم الأحيان:

المجموعة الأولى: وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت أو (الاستقرار الاقتصادي Stabilization) عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي، ولاسيّما معالجة العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات، وبشكل عام، فأن هذا يتم من خلال تقليص الطلب الكلي، هذه الإجراءات يكون مداها الزمني قصيراً ويرعى تنفيذها عادة صندوق النقد الدولي.

وتتخلص سياسة صندوق النقد الدولي في جملة (نصائحه) المقدمة الى البلدان النامية في ثلاثة محاور:

المحور الأول: إجراءات غايتها القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتشمل بصورة خاصة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية (الدولار بوجه خاص)، وتحرير الاستيراد

من جميع القيود، وإلغاء الاتفاقيات التجارية التنافسية، وإقامة سوق مالية للصرف الأجنبي.

المحور الثاني: إجراءات تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي تؤدي الى تخفيض الإنفاق العام، وإلغاء دعم المواد التنموية الأساسية، وزيادة موارد الدولة عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة ورفع أسعار الوقود والخدمات العامة.

المحور الثالث: إجراءات تتعلق في السياسة النقدية تسعى الى الحد من نمو عرض النقود وتنمية السوق النقدي والمالي.

أما المجموعة الثانية: فتشمل الإجراءات التي تتوخى إطلاق عملية النمو المطرد على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة"Structure adjustment" الاقتصاد باتجاه تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة عليها (ترك تحديد الأسعار في أسواق البضائع وعوامل الإنتاج لحركة العرض وطلب)، هذا من جهة، وتقليص القطاع العام إلى حدود دنيا بتحويله إلى القطاع الخاص(الخصخصة Privatization) من جهة ثانية، ويرعى تنفيذ هذه المجموعة من الإجراءات عادة البنك الدولي.

كما تشير سياسات التكييف إلى الحالات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة الى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة فهو يقتضي دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف وذلك بتدبير سياسة عامة تتناول الاقتصاد الكلي أو تكون ذات طابع قطاعي وذلك سعياً" الى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها.

وتتمثل الأهداف الرئيسة لعمليات إعادة الهيكلة والتصحيح في النقاط الآتية:

أولاً/ إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ثانياً/ التخفيف من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الموازنة العامة نتيجة دعمها للمشروعات العامة الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الستراتيجية.

ثالثاً/ تطور السوق المالية وتنشيطها.

رابعاً/ خلق جو للاستثمار المناسب وتشجيعه لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

ونتيجةً لما تقدم، نجد أن العديد من الدراسات التي وضعت من قبل صندوق النقد الدولي قد أخذت بنظر الاهتمام الأمور السابقة، لذا وضعت في إحدى الدراسات تصميماً شاملاً لعملية الإصلاح بأكمله تهدف إلى تحرير الاقتصاد عن طريق أربع مراحل تبدأ بتحول ملكية المشروعات الحكومية واعتماد سياسة نقدية صارمة، ثم تحرير الاسعار بـ (أسلوب الصدمة)، وضبط الميزانية، وتنتهي بتحرير الاسعار ومعدلات الفائدة وتكون المصارف والمشروعات قد تحولت إلى القطاع الخاص والسياسة النقدية تدار وفقاً للطلب، يصف المراحل المختلفة الضرورية لتحويل الاقتصاد من السيطرة الحكومية إلى ظروف السوق.

المطلب الثاني: الخصخصة بوصفها أحد عناصر سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة

على الرغم من أن مصطلح الخصخصة قد ظهر أول ما ظهر في كتابات عالم الإدارة المعروف بيتر دراكر"Peter Drucker" عام ١٩٦٨، إلا أنه أكتسب أهميته بعد ما قامت حكومات تاتشر وميجر"Thatcher & Major" عام ١٩٧٩ بوضع برنامج واسع للخصخصة لإعادة أغلب المشروعات التي تم تأميمها في المملكة المتحدة للقطاع الخاص الذي جعل البلدان الأخرى تتبع برامج مشابهة للخصخصة التي أصبحت ينظر إليها بوصفها وسيلة ناجحة في زيادة إيرادات الميزانية.

ولم تكن دعاوى التدخل أو عدمها في الحياة الاقتصادية التي صبغت الفكر الاقتصادي والوقائع والأحداث التاريخية الاقتصادية منذ القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر دعاوى متناقضة أو غير منسقة مع الواقع واحتياجاته الضرورية، بل شكلت استجابة تتناسب مع التطور المرحلي للنظام الرأسمالي، هذا التطور الذي كان يملي ويحدد مجالات ومديات مستويات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

إن المناداة بتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من قبل رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان موقفاً طبيعياً متناسباً مع مرحلة التطور الرأسمالي حينئذ، أما الدعوة المغايرة التي لحقتها والتي تمت على يد (كينز) القائمة على أساس ضرورة التدخل الحكومي وأتساع دائرته فقد كانت ضرورية للتخلص من أزمة الكساد الكبير التي شهدها النظام الرأسمالي(١٩٣٢-١٩٢٩) من خلال مساهمة الحكومة في تنشيط جانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي، والاستثماري للتأثير إيجابياً على حجم الناتج والدخل القومي.

أما الدعوة المعاصرة التي يتبناها الفكر الاقتصادي المعروف بالاتجاه الكلاسيكي المحدث الذي تمت صياغته من قبل أتباع منهج شيكاغو الذي يتزعمه الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان M-Fredmain" فهو الآخر فكر يتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي التي شهدت توجهات عدة لإلغاء القيود والتنظيمات القانونية والتشريعية وتمجيد إقتصادات السوق غير المفيدة، والترويج لما يعرف بأقتصادات جانب العرض"Supply-Side Economics".

فقد ظهرت الدعوة الأخيرة الى الخصخصة في إطار تحول ستراتيجية التنمية من الأنموذج المخطط الى الأنموذج الحر الذي يعتمد عليه السوق وذلك للنتائج التي حققها الأنموذج الشمولي المخطط التي لم تكن بالمستوى المطلوب وإن كان قد حقق بعض المكاسب ولاسيما في مجال إنجاز البنية الأساسية وإقامة بعض الصناعات التحويلية، وتحسين مستوى المعيشة، غير أن نطاق نشاط القطاع العام قد أتسع بدرجة أدت الى مزاحمة القطاع الخاص وتضييق الخناق عليه في بعض الأحيان، وتهميشه في أحيان أخرى.

لذا بدأت الدعوة إلى التصحيح وإعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق وتوخي إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص نتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام باعتبار أن الخصخصة أحد عناصر سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق التنمية واستمرارها.

وبالفعل فقد شهد عقد الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي توجهاً معيناً في جميع البلدان الصناعية المتقدمة والغالبية العظمى من البلدان النامية لتخفيض مستوى السيطرة الذي تمارسهُ الحكومة على الصناعة،

إذ بدأت الموجة الكبيرة للتأميم في البلدان النامية منتصف عقد الستينات وبلغت الذروة في أوائل السبعينيات، ومما أثار ذلك الاعتقادات المزدوجة التي تؤكد على أن السيطرة على الموارد الطبيعية والصناعات الأساسية كانت شرطاً سابقاً للنمو وأن مثل هذه السيطرة تتم ممارستها على نحو أفضل من خلال الملكية العامة، وفي عقد الثمانينيات فقد تلاشت هذه الاعتقادات، ونتيجة لذلك، فأن الأنشطة المملوكة للدولة بدأت تتحول الى الملكية الخاصة.

وللعلاقة بين الخصخصة والتصحيح الهيكلي وجهان وجه ظاهر، ووجه آخر أقل ظهوراً، إلا أنه أكثر أهمية. أما الوجه الظاهر، فهو أن الخصخصة ليست سوى إجراء واحد من بين إجراءات متعددة لتصحيح الإختلالات في الاقتصاد القومي،إذا ما أريد تحقيق الفعالية الكاملة للخصخصة، فلا بد لها أن تقترن في الوقت نفسه بإزالة أو تخفيف التشوهات الموجودة في الاقتصاد القومي (وهذا أمر لا يقبل الشك).

فإذا أفترض مثلاً، أن الخصخصة حدثت مع بقاء اختلال، مثل المغالاة في سعر الصرف فأن الأثر السالب لمثل هذا الاختلال يحدث سواء أكان للقطاع العام أم القطاع الخاص، أما إذا اقترنت الخصخصة بالتصحيحات الهيكلية الأخرى، فأنها تجني ثمارها كما ينبغي أن تكون، ليس بمعنى أن تنفيذ التصحيحات الهيكلية الأخرى شرط سابق على تنفيذ الخصخصة، على افتراض أن الخصخصة قد تمت من دون إزالة الإختلالات فأنها تبقى مفيدة ولو بدرجة أقل.

أما الوجه الآخر غير الظاهر للعلاقة بين الخصخصة والتصحيحات الهيكلية فهي إن وجود القطاع العام في ذاته مصدر للتشوهات والأختلالات كما يرى، فالقطاع العام يفضل المغالاة في سعر الصرف كما إنه يعتمد سياسة تفضيلية في سعر الفائدة التي يقترض بها القطاع الخاص، والقطاع العام حريص على إضعاف المنافسة وتعزيز الاحتكارات، إذ إنه لا يطمئن إلا إلى السوق الأسيرة.

نستنتج ممَّا تقَّدمَ، إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشيعها البلدان العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وزيادة وزنه النسبي مقابل تقليص سيطرة القطاع العام وتحويل جانب كبير منه إلى القطاع الخاص من خلال (الخصخصة) بأمل تحسين كفاءة وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، وذلك لعوامل عدة:

أولاً/ التجربة التي تؤكد على ان الهيئات التنظيمية تسعى في الغالب إلى تقليل المنافسة لا زيادتها.

ثانياً/ تلاشي الآمال غير المعقولة التي تؤكد على إن الصناعات المؤممة تعمل بشكل أفضل من الشركات الخاصة بتعبير الكفاءة ونمو الإنتاجية والعلاقات الصناعية.

ثالثاً/ إدراك أن استبدال الاحتكار الخاص باحتكار مملوك للدولة لا يغير كثيراً من أداء الصناعة، وأن إحلال احتكارات القلة المملوكة للقطاع الخاص محل احتكار مملوك للقطاع العام في الغالب يجعل الأداء أسوأ.

المبحث الثاني : دور المصارف في الخصخصة

نظراً لما يواجههُ العراق من تحديات في سبيل فسح المجال للقطاع الخاص، ومنها عدم وجود سوق مالية تساعد في عملية التحول، والقصور الهيكلي لمؤسسات الوساطة المالية، وغياب المؤسسات صانعة السوق الأمر الذي يلقي على عاتق الجهاز المصرفي العراقي ولا سيما المصارف التجارية مسؤولية كبيرة في إنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام ودفع عملية التحول الى القطاع الخاص،إذ تمثل المصارف إحدى الدعائم المهمة في الجهاز المالي وهي بذلك تحتل مكان الصدارة في تحمل تبعات الالتزام بتصحيح مسار الاقتصاد. فقد مارس الجهاز المصرفي دوراً بارزاً في تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادي خلال المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ولاسيما ان هذه المرحلة كانت تركز على الإصلاح النقدي والإصلاح المالي إذ ان الموضوعين كليهما يقع عبئهما أساساً على المصارف.

ومع ازدياد القناعة بأن التوجه نحو الخصخصة مسألة قد حسمها التطور التاريخي للاقتصاد العالمي، فإن السلطات المالية والنقدية ينبغي أن تتهيأ لمواجهة احتمال تشديد التوجه نحو الخصخصة، وان يكون للمصارف دور في المبادرة لتسهيل هذه العملية وتجنيب المجتمع قدر الإمكان الآثار السلبية التي تنجم عادة عن التوجه نحو الخصخصة في البلدان العربية التي تعاني من عدم وجود هياكل أساسية تستطيع استيعاب وتوسع القطاع الخاص وفرض الرقابة عليه لحين نضوج واستكمال الأسواق التي ستقوم مستقبلاً بمهمة الرقابة وتصحيح الاختلالات تلقائياً.

والمصارف بحكم امتلاكها السيولة النقدية فأنها تتمكن من المناورة وتهيئة الأجواء في الأسواق للخصخصة، كما أنها عادة ما تمتلك الخبرة والتجربة في التعامل مع القطاع الخاص الامر الذي تحتاجه الدولة مع بدء عمليات نقل ملكية المشروعات الى هذا القطاع. بمعنى ان المصارف تلعب دور الجسر بين المستثمرين الخاصين والشركات المرشحة للخصخصة.أن المصارف العربية بإمكانها ان تمارس دوراً مهماً في إنجاح برامج الخصخصة كونها محل ثقة من زبائنها والمستشار الأمين في سوق المال،كما ان العمل الاستثماري للخصخصة يبدأ بالتحضير لها والاطمئنان الى سلامة التقدير وعدالته والترويج لعمليات الاكتتاب وضمانها.

فإذا أفترض مثلاً، أن الخصخصة حدثت مع بقاء اختلال، مثل المغالاة في سعر الصرف فأن الأثر السالب لمثل هذا الاختلال يحدث سواء أكان للقطاع العام أم القطاع الخاص، أما إذا أقترنت الخصخصة بالتصحيحات الهيكلية الأخرى، فأنها تجني ثمارها كما ينبغي أن تكون، ليس بمعنى أن تنفيذ التصحيحات الهيكلية الأخرى شرط سابق على تنفيذ الخصخصة، على افتراض أن الخصخصة قد تمت من دون إزالة الإختلالات فأنها تبقى مفيدة ولو بدرجة أقل.

تقليص القطاع العام إلى حدود دنيا بتحويله إلى القطاع الخاص(الخصخصة Privatization) من جهة ثانية، ويرعى تنفيذ هذه المجموعة من الإجراءات عادة البنك الدولي.
كما تشير سياسات التكييف إلى الحالات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة الى تجاوز مرحلة تغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة فهو يقتضي دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف وذلك بتدبير سياسة عامة تتناول الاقتصاد الكلي أو تكون ذات طابع قطاعي وذلك سعيا" الى تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فاعلية استخدامها.

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

جدلية اتحاد الصناعات العراقي بين مطرقة القرارات البريمرية و سندان الضغط الحكومي

تحقيق / ليث محمد رضا

يبدو ان القرارات التي اتخذها برايمر مع مجلس الحكم سيما المرتبطة بالاقتصاد العراقي ظلت آثارها ماثلة حتى يومنا هذا ، وحتى بعد تعاقب الحكومات المنتخبة ، فمشكلة اتحاد الصناعات العراقي و بما انطوت عليه من قرارات و اتهامات و وعود و معارضة مثلت نموذجاً مصغراً لما تعانيه الصناعة، بل مجمل الاقتصاد الوطني من تركات وتراكمات واجراءات ترقيعية كثيرة .

(المدى الاقتصادي) رصدت ملابسات المشكلة بأبعادها وتداعياتها وجذورها .

جدلية الاتحاد:

بدأت القصة بالقرار رقم ٣ لمجلس الحكم في ٢٠٠٤ الذي عرف بقرار

برايمرالذي قضى بعدم التصرف بالاموال المنقولة و غير المنقولة للمنظمات و الاتحادات و الجمعيات ، والقرارسبب في حينها حرجاً للوزارات و دوائر الدولة ذات الارتباط ببعض المنظمات بخصوص التعاون مع تلك المنظمات من عدمه و تقديم الالتزامات القانونية وبعد تشكيل الحكومة شكلت لجنة وزارية لتنفيذ القرار المذكور و صدر كتاب من الامانة العامة لمجلس الوزراء/شؤون اللجان المرقم ١٣٩٨٩ ش/ل/٤/٤/٣/٧/ بخصوص الجمعيات و اللجان و الجمعيات بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٦ بخصوص الاتحادات و النقابات و الجمعيات.

الكتاب المذكور يوضح ان الاتحادات و النقابات و الجمعيات المهنية المشمولة بقرار مجلس الحكم اعلاه مازالت تتمتع بالشخصية القانونية المحددة لها بموجب القوانين التي انشأتها و ان قرار مجلس الحكم اعلاه انما صدر لتنظيم ادارة هذه المنظمات من دون التدخل بشؤونها و ان قرار وضع اشارة عدم تصرف على الاموال المنقولة و غير المنقولة لهذه المنظمات انما الغرض منه عدم التصرف بها من قبل جهات غير شرعية وغير مشكلة بموجب القانون و نود التنويه بأن اللجنة لم تقم بتصفية هذه الاتحادات و النقابات و الجمعيات و يتوجب على جميع الوزارات و مؤسسات الدولة ان تنفذ التزاماتها كافة تجاه هذه المنظمات و على ان يتم التعاون بخصوص ذلك مع اللجنة الوزارية العليا حصراً و ان اللجنة الوزارية العليا يسرها الاجابة على جميع الأسئلة و الاستفسارات المتعلقة بهذه الاتحادات و النقابات بأستثناء الكيانات المنحلة ، و قد فسرت اللجنة التحضيرية لاتحاد الصناعات هذا القرار على انه اطلاق ليدها بينما اصرت اللجنة الوزارية العليا على ان هذا القرار انه اطلاق ليد اللجنة الوزارية العليا نفسها سيما و ان اللجنة التحضيرية للاتحاد تم تشكيلها من قبل اللجنة الوزارية العليا و هي غير منتخبة و قد نتج عن التعارض في التعاطي مع هذه القرارات و التعارض بالعمل سيما بعد شروع اتحاد الصناعات بمشروع وصف بالستراتيجي للنهوض بالصناعة الوطنية بحسب رئيس الاتحاد و بناء على اجتماع اللجنة الوزارية العليا بجلستها الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٢ كتاب اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ برئاسة وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني ثامر الزبيدي صدر الكتاب المرقم ج/ق/٢٨٤/٣/ بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ الموجه الى اتحاد الصناعات العراقية اللجنة التحضيرية و الذي يقول : تنبهكم اللجنة الوزارية بأن لا يحق لكم مباشرة مخاطبة الوزارات دون استحصال موافقة اللجنة الوزارية العليا و خصوصاً بما يتعلق بتأسيس مجلس اعمال عراقي ايطالي الوارد في كتابكم اعلاه حيث لاحظت اللجنة الوزارية ان اللجنة التحضيرية تواصل خرق اوامر و توصيات اللجنة الوزارية العليا الذي سيؤدي بالنتيجة الى ان تتخذ اللجنة الوزارية عقوبات رادعة بحق اللجنة التحضيرية وذلك اذا كانت هناك حاجة فعلاً لتأسيس مثل هذا المجلس يتوجب تزويد اللجنة الوزارية بدراسة جدوى تبين فائدة هذا المجلس لعموم الصناعة في العراق و لاتحاد الصناعات العراقي بصورة خاصة ليتسنى للجنة الوزارية دراسته وتقرير ما تراه مناسباً لذلك .

هل سيتحقق المشروع ؟

محسن عبود صناعي و عضو اللجنة التحضيرية لمجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي يقول : بالحقيقة هذا المشروع يمثل نهضة صناعية لمنافسة المنتج المستورد الرديء الذي غزا الاسواق بلا منافس وطني بغياب وسيلة الانتاج كماً و نوعاً و نحن في سنة ٢٠٠٦ ترتبت آثار سلبية على الاقتصاد العراقي بعد القبول بشروط صندوق النقد الدولي التي تؤكد على رفع الدعم عن كل المشاريع و اسعار الوقود الامر الذي ادى الى رفع كلفة الانتاج الصناعي بأرتفاع كل من اجور النقل و العمل فمثلاً العامل حتى نهاية ٢٠٠٥ يأخذ اسبوعياً ٩ الاف دينار بينما الآن العامل لا يقل اجره عن ٩٠ الى ١٠٠ الف دينار و نحن في ذات الوقت انخفض انتاجنا ٤٠٪ عن المستورد و دول المنشأ الان تقوم بما يسمى دعم التصدير مما يتيح للتاجر ان يبيع المنتج بالعراق اقل من سعره في بلد المنشأ فهذه حرب اقتصادية و ارهاب صناعي فالارهاب ليس فقط بالمخدات فالغاية من هذه الإجراءات أن يبقى العراق سوقاً استهلاكية و اللجنة الوزارية تربط بعمل الاتحاد و هي ليس لها اي علاقة، أساس اللجنة الوزارية هي الحفاظ على اموال و ممتلكات الصناعيين من الادارة السابقة غير المنتخبة فهي من ناحية قانونية جيدة جداً و غير مختلف عليها لغاية حصول انتخابات و يتم اطلاق اليد لكن الانتخابات خلال الاعوام الماضية كان أجراؤها غير ممكن و الان نحن بصدد اجراء الانتخابات بشهر او شهرين و المطلوب بحسب قولهم انه بعد الإنتخابات ترفع اللجنة يدها من الاجراءات القانونية لكن حالياً اللجنة من الناحية الادارية ليس لها علاقة بالجوانب الإدارية للاتحاد و مهمتهم الحفاظ على اموال الاتحاد حصراً فالجوانب الادارية من صلب عمل الاتحاد و من صلب عملنا نحن بالذات فهم حالياً يناقضون انفسهم و كتاب يأتي من مجلس الوزراء يقول اللجنة الوزارية اشراف على الجوانب المالية ثم يأتي لنا كتاب اخر من اللجنة بأن ليس لنا الحق بمخاطبة اي جهة وهذا يدل على وجود اجندة لتخريب الاقتصاد العراقي و الان نحن نطالب الدولة ان تدعم اتحاد الصناعات و ان تطلق يدنا للعمل .

اما نائب رئيس اللجنة التحضيرية لاتحاد الصناعات العراقي سعدي المعموري فقال : اننا متأخرون ٣٥ سنة لو ضربت في ١٠ نكون متأخرين ٣٥٠ سنة اذا لم يكن اكثر لذلك فنحن فكرنا بمشروع للنهوض بالصناعة فالخط الاول بأن نقوم بقاعدة بيانات حقيقية للمشاريع الموجودة و حصرها و جمعها فالصناعيون الآن بدأوا يترددون على الاتحاد بعد ان كان مهمش بالسابق و السبب في هذا يعود للادارات السابقة التي لم تعرف كيف تفعل الاتحاد و هذا المشروع سيخدمنا بشقين الاول خدمة الصناعيين و الصناعة و خدمة الصناعة بالعراق لكي تزال المكائن القديمة على اقل تقدير و تأتي محلها مكائن حديثة و متطورة و تواكب العصر و تمكننا من مواجهة اغراق السوق بسلع وطنية قادرة على المنافسة، والصناعة العراقية مشهود لها بالجودة و لها تاريخ و تمكننا من المنافسة في السابق و الجانب الآخر من المشروع بأن لدينا مهمة حقيقية ان نعد للانتخابات و نهيئ لها و هذا من ضمن مشروعنا و قلنا بأنه عن طريق هذا المشروع سنتمكن من الحصول على قاعدة بيانات لكي نتعرف على الناخب الحقيقي الصناعي و من جانب اخر الموضوع الصناعات الصغيرة و المتوسطة لها منافع اقتصادية كبيرة فالصين مثلاً تمكنت من النهوض و ان تصبح عملاق الاقتصاد العالمي من خلال الصناعات المتوسطة والصغيرة لذلك مشروعنا جيد و حيوي و متدخلة به دول اقليمية و عالمية كألمانيا و ايطاليا و تركيا و دول و منظمات اخرى لذلك فنحن طموحين و طريق الالف ميل يبدأ بخطوة و سنصل بأقتصادنا يوماً لان الدول ذات الاقتصاديات الرصينة ليست بأحسن من العراق فنحن ايضاً صناعيين و مهنيين و قادرين على النهوض بصناعتنا و لدينا خبراء متخصصين. وأضاف سعدي : اللجنة الوزارية زودتنا نحن كلجنة تحضيرية بكتاب ان ندير الاتحاد بالوقت الحالي و ادارة الاتحاد تتضمن علاقات دولية و محلية و اقليمية و من غير الممكن ان يأتيني كتاب من دولة رئيس الوزراء او يأتيني كتاب من منظمة دولية يدعوني للتفاوض على مشروع محدد خلال اسبوع اطلب منهم الانتظار كي اذهب إلى اللجنة الوزارية لأخذ الموافقة منهم لمدة عشرة ايام او شهرين او ثلاثة و المشروع يتكنسل و يذهب فمشكلتنا مع اللجنة الوزارية، دائما يسعون إلى ان يجيرونا لصالحهم و نحن لا نقدر على هذا فنريد ان تطلق أيدينا لكي نعمل و نحن مخلصين بعملنا وجيدين ونزيهين و نحن تاركين مصالحنا و اعمالنا و المبالغ التي نتقاضاها زهيدة جداً.

الصناعي قصي محمد ياسين يقول : انا منتسب قديم لاتحاد الصناعات و المشكلة في التسجيل للمشاريع انهم لايفرقون بين القديم و الجديد و انا صاحب معمل نجارة وعملي متوقف و افتقر لمكائن حديثة و مولدة كهرباء لانجاز عملي و قرض لدعم عملي و خبرتي موجودة و عندما يشتغل المعمل و مشروعي والمشاريع المماثلة له من شأنها ان تقضي على البطالة فأتمنى ان يمضي المشروع الذي يقوم به الاتحاد و يتعاون المواطن و الحكومة من اجل دعم الاقتصاد الوطني فالحكومة جزء من الشعب و انا متأكد انهم اساؤوا الفهم لا أكثر.

الصناعي ضحية !

الصناعي قصي محمد ياسين يقول : انا منتسب قديم لاتحاد الصناعات و المشكلة في التسجيل للمشاريع انهم لايفرقون بين القديم و الجديد و انا صاحب معمل نجارة وعملي متوقف و افتقر لمكائن حديثة و مولدة كهرباء لانجاز عملي و قرض لدعم عملي و خبرتي موجودة و عندما يشتغل المعمل و مشروعي والمشاريع المماثلة له من شأنها ان تقضي على البطالة فأتمنى ان يمضي المشروع الذي يقوم به الاتحاد و يتعاون المواطن و الحكومة من اجل دعم الاقتصاد الوطني فالحكومة جزء من الشعب و انا متأكد انهم اساؤوا الفهم لا أكثر.

فيما قال عبد الرحمن راضي صاحب مشروع صناعي : انه يعلق آمالاً كبيرة على المشروع الذي قدمه و يتمنى من الحكومة ان لا تخيب امله و تضيع جهوده و اريد جلب مكائن جديدة للنقش على الخشب .

و قال قاسم عباس لديه فرن صمون يطمح لان يطور عمله إلى مشروع معمل معجنات بفرن حراري و هو يحتاج للسيولة .

اما ليث ياسين قال: من خلال المشروع ممكن تدخل مكائن جديدة و معدات جديدة المصنعة يحتاجها المعمل.

و عبر الصناعي طلال محمد صاحب معمل حدادة : نريد ان يتوقف استيراد المواد المصنعة البسيطة من الخارج و نحن نطمح أن تصنع الابواب و الشبابيك و ما الى ذلك داخل العراق .

الصناعي جعفر صادق قال :نطالب بتوفير الكاز و الزيوت للصناعيين بأسعار مدعومة من الدولة و نحن نشكو من هذه الحالة قبل سنتين لعدم التنسيق بين الاتحاد و وزارة النفط و وزارة النفط اصلاً غير معترفة بالاتحاد ويقولون هذا اتحاد غير رسمي و اضاف نحن كصناعيين لم نلمس شيئاً من الاتحاد و لازلنا ندفع أموالاً .

اما محمد قاسم الخياط فقال : ان القرض السابق قد استلموه من الدول المانحة(١٠ مليارات) و زعوا مليارا على الصناعيين و تسعة مليارات ذهبت الى جهة مجهولة!

و اكد الصناعي عبد القادر يونس : ان الانتساب للاتحاد كان بـ ٢٠٠ الف دينار الآن صار بـ ٣١٥ الف دينار و تجديد الهوية كان بـ ٦٠ الف الان أصبح بـ ١٢٠ الف و الناس عندما تدفع هذه المبالغ ينبغي ان يكون ثمة مقابل و هم اغلبهم كسبة و اصحاب معامل متوقفة و اعضاء الاتحاد في عام ٢٠٠٧ كانوا ١٠٠٠ الان اصبحوا ٥٠٠٠ فأين تذهب اموال الانتساب؟ و ما الفائدة منها و الجدوى ؟

اما الصناعي علي جعفر قال: محلاتنا الصناعية الان ضمن مناطق سكنية و نحن نطالب الدولة بتجهيز مناطق صناعية مشروع للصناعيين مشروع مجمعات صناعية تتضمن معامل خياطة ونجارة وحدادة وسباكة كما هو الحال في المنطقة الصناعية و التخطيط العمراني السابق كان عشوائياً والآن نطالب بتخطيط محسوب فنحن متطلعين للافضل لذلك نريد الذي يتصدى لرئاسة الاتحاد او وزارة الصناعة يكون بمستوى المسؤولية و نحن كصناعيين لدينا رغبة بالتطور لكن نفتقد إلى مستلزمات هذا التطور .

محسن شنشول قال : المشاريع بحاجة الى تمشية امور و الدولة يجب ان تسند الصناعة ليس فقط بالقروض فصاحب المصنع يخسر بسبب الاستيراد و نحن نتحمل اعباء مصاريف تجعل منا غير قادرين على المنافسة مع السلع المستوردة .

اجتماعات غير مجدية

حصل اجتماع الاسبوع الماضي بين لجنة الاتحاد و اللجنة الوزارية وقدمت فيه استقالة رئيس الاتحاد اذا لم تنفذ مطالب اللجنة و في اتصالاتنا بعد الاجتماع يقول عضو لجنة الاتحاد الذي كان في الاجتماع عقيل محسن: تحدثنا معهم و وصلنا الى طرق مسدودة ورئيس الاتحاد نزار الوائلي قدم استقالته لانهم يعتقدون بأنهم اوصياء على الاتحاد و الوزير رفض الاستقالة ، و قال لنحل الموضوع وديا! و طالبوا الاسراع بالانتخابات لحل الموضوع نزار الوائلي مصر على الاستقالة و اللجنة طالبت برد اعتبار والوزير وعدهم بأن يراجع الموضوع و ايضاً اتصلنا بعد الاجتماع بنائب رئيس اللجنة سعدي المعموري حيث اننا لجنة مشكلة وفق امر ديواني و لدينا رئيس و نائب و بدأنا نعمل و توصلنا لنتائج طيبة و نحن لا نريد غير الدعم المعنوي من الحكومة وقال :انا الان اسعى لترتيب لقاء بين اللجنة الوزارية و لجنة الاتحاد و المسألة ستحل و ستظهر نتائجها في الاسبوع القادم و ثمة سوء فهم بين رئيس اللجنة التحضيرية واللجنة الوزارية وأظن انها ستحل بالاسبوع القادم و انا اعمل على هذا الاتجاه وأضاف ان اللجنة الوزارية ليس لديها اي متحدث .

وقال من جانبه رئيس الاتحاد نزار الوائلي : ارتباطنا بالدولة كتنسيق برامج مع المؤسسة الحكومية بشكل عام نعاني به من العقلية التي تتعامل معنا و غير محصور فنريد دعم لمسألة توفير المياه و موضوع النقل فكلها موحدة و اذا لم تحصل بها استراتيجية و توضع ضوابط و خارطة طريق للنهوض بالصناعة بين المؤسسة الرسمية و القطاع الخاص لا تحل المشكلة و اضاف نحن ماضون بصدد موضوع الانتخابات و دور اللجنة كلجنة سينتهي بعد الانتخابات و تطلق اموال الاتحاد لكن كمؤسسة فالامانة العامة لمجلس الوزراء سنبقى نحتاج موافقتهم على كل كبيرة و صغيرة و نحن في العراق نحتاج لقانون يضمن حرية العمل النقابي و نحن الان في مضينا للانتخابات التي ستتم بعد شهور لدينا تصالات و علاقات دولية فيما لو انقطعت ستضرر الصناعة العراقية و الدول التي ابدت استعدادها لدعمنا لم ندعها تشعر ان ثمة مشكلة مع اللجنة الوزارية .

رأي الخبراء

الخبير الاقتصادي غازي الكناني قال : البيروقراطية الموجودة في كل دوائر مؤسفة وينبغي ان تكون ثمة شفافية واسراع في انجاز المعاملات ونحن بحاجة لثورة في الادارة للقضاء على تأثير الروتين و من مصلحة البلد المضي بمثل هكذا مشروع لامتصاص البطالة و لتخفيف الاستيرادات لكن للأسف الشديد البيروقراطية و الفساد أعاقا العمل و لابد من استخدام الانظمة الالكترونية الحديثة في المعاملات و الاتحاد لابد من ان يلتقي دولة رئيس الوزراء مع اننا نمر بمرحلة حالية لكن بأمكان ممثل الاتحاد أن يقابل دولة رئيس الوزراء و يطلب منه التسريع بهذه العملية.

الخبير الصناعي د.علي الفكيكي يقول: ان اتحاد الصناعات يريد جمع الصيف و الشتاء على سطح واحد و هذا لا يستقيم كما في المثل البغدادي فأتحاد الصناعات يريد رفع هيمنة الدولة و نحن هذا صحيح لكن كيف يحققون هذا الهدف و هم في الوقت نفسه يريدون الرجوع لسياسات الستينيات و المسألة ذات تعقيدات كثيرة نخشى ان الوعود الدولية لا تنفذ فالبنك الدولي اعطى نصف مليار دولار لوزارة التخطيط و قد اودعها لدى الوزارة منذ سنتين وحتى الآن لم يعطوا قروض الناس و انا عملت في اللجنة و كان المبلغ لاجل اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض تبلغ للمشروع الواحد من مئة الف دولار حتى نصف مليون دولار و ينبغي لصندوق التنمية الاقتصادي في وزارة التخطيط ان يمنح هذه الروض لكن حتى الآن لم تمنح نسبة ضئيلة ، بالنسبة لاتحاد الصناعات هو لا يمتلك كوادر كافية و اتحاد الصناعات و لغياب الكوادر الفنية و الاقتصادية و نظامه لا يسمح بجذب أناس مهنيين و انا لا اتوقع ان يتمكنوا من ذلك و الاتحاد هيئة مستقلة و لا نريده أن يستمر في تبني البيروقراطية و نريده أن يمتلك صفة المبادرة و الحكومة و الاتحاد بالرغم من كونه هيئة مستقلة الا انه يسير في مسار الدولة و نريد ان تكون لاتحاد الصناعات مبادرات بعيدة عن التمسك بالنظام التقليدي السابق.

رئاسة الوزراء

د. عبد الحسين العنبكي مستشار رئيس الوزراء أبدى تعاوناً و قال :من الممكن ان نلتقيهم عن طريقكم و نرى الموضوع فأذا كان سليماً من الناحية القانونية نحل لهم المشكلة بعد ان يكون الموضوع كاملاً من حيث دراسة الجدوى و هو موضوع جيد اذا كان هنالك من يقرضهم لكن تدرس جدوى المشروع و ربحيته بحيث هم لا يتضررون لاننا لا نريد ان نخسرهم فهم قطاعنا و هم أهلنا .

الخبير الصناعي د.علي الفكيكي يقول: ان اتحاد الصناعات يريد جمع الصيف و الشتاء على سطح واحد و هذا لا يستقيم كما في المثل البغدادي فأتحاد الصناعات يريد رفع هيمنة الدولة و نحن هذا صحيح لكن كيف يحققون هذا الهدف و هم في الوقت نفسه يريدون الرجوع لسياسات الستينيات و المسألة ذات تعقيدات كثيرة نخشى ان الوعود الدولية لا تنفذ فالبنك الدولي اعطى نصف مليار دولار لوزارة التخطيط و قد اودعها لدى الوزارة منذ سنتين وحتى الآن لم يعطوا قروض الناس

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

هيكلية التمويل المصرفي في العراق

ابو طالب الهاشمي ×

كثرت الآراء في الآونة الأخيرة عن أهمية التمويل المصرفي ، وتركز ذلك في تناول أهمية تطوير وتنشيط وإعادة النظر في هيكلية النشاط المصرفي الخاص فحسب ، وإقترن ذلك بحملات إعلامية مشوشة ، أوهمت المواطن في بعض الأمور ، وخاصة بعد أن أصدر البنك المركزي العراقي قراره بزيادة رؤوس الأموال الخاصة الى (250.000.000.000) مئتان وخمسين مليار دينار عراقي في مدة أقصاها ثلاث سنوات

ولكن قبل إعطاء فكرة وتوصيات عن هذا الموضوع الحيوي نرى تثبيت بعض الحقائق التالية :

١. بلغت رؤوس أموال الجهاز المصرفي (١،٢٠٠) ترليون دينار قبل تعديل رؤوس أموال مصرف الرافدين والرشيد خلال عام ٢٠٠٨ ، ويشكل القطاع المصرفي الأهلي نسبة (٨٦٪) وبعد الزيادة أصبحت المصارف الحكومية نسبتها (٥٠٪) من مجموع رؤوس أموال الجهاز المصرفي .

٢. أرتفع الرصيد الإجمالي للودائع في نهاية عام ٢٠٠٨ الى (١٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر مليار وسبعمئة مليون دينار ما نسبته (٣٣,٥٪) وأتت أغلب الإيداعات من القطاع الخاص حيث بلغت (٩٠٦٠) بليون دينار بنسبة (٦١,٦٪) من إجمالي الإيداعات ، وتشكل إيداعات القطاع العام (٣٣,٥٪) ، ولكن بما أن المصارف الحكومية مضمونة من الدولة وإحتكارها لبعض الأنشطة المصرفية بشكل كامل ، وبقرارات حكومية ، فلذلك أخذت الحصة الأكبر من الودائع الكلية حيث وصلت الى (٧٧,٤٪) من إجمالي الودائع ، إذ أن ودائع الأهليين لدى المصارف الحكومية تصل الى (٦١,٤٪) من مجموع تلك الودائع الخاصة.

٣. بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية عام ٢٠٠٨ مابين (٢٪) الى (٥٪) في حين تراوحت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (١٧٪) الى (١٥٨٪).

٤. بلغ متوسط سعر فائدة البنك المركزي (١٦,٨٪).

من هذه الأرقام والمؤشرات التي أصدرتها المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي ، نستنتج أن الأساس الأولي والمهم في دراسة إصلاح النظام المصرفي وهيكلية التمويل المصرفي يبتدئ من المصارف الحكومية لمعالجته بشكل موضوعي وعلمي وبما يخدم الإقتصاد الوطني،وإعادة هيكلية هذا القطاع ، ويقلل من إحتكاراته للأنشطة المصرفية وهذا يتوافق مع إقتصاد السوق أولاً ومع مهمة تقديم أفضل الخدمات لخطط التنمية والإستثمار .

٥. بلغ عدد المصارف العاملة (٤٢) مصرفاً وبلغت الكثافة المصرفية (٤٥٠٠٠) نسمة لكل فرع مصرفي وتشكل (٠،٠٢٪) .

٦.إجمالي ائتمان المصارف التجارية بإستثناء إئتمان الحكومة المركزية (٤٥٥٤) مليار دينار.

٧. لقد اشترت المصارف ما قيمته (١,٩) ترليون دينار حوالات الخزينة المركزية ، وشاركت المصارف في مزاد العملة الأجنبية ، حيث نفذت عام ٢٠٠٨ (٥,٦) ترليون دولار نقداً بمعدل يومي (٢٣,١) مليون دولار تمثل احتياجات السوق العراقي بمبلغ (٢٠,٣) ترليون دولار حوالات وبمعدل يومي (٨٤,٢) مليون دولار حوالات خارجية التي تمثل إستيرادات القطاع الخاص وبنسبة (٧٨٤٪) من إجمالي المسببات بالمزاد ، وهذا ساعد كثيراً في الحفاظ على إستقرار سعر الصرف .... ويعد هذا الإنجاز ممتازاً للمصارف.

وإذا كانت المطالبة بزيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية أمراً ضرورياً في مجال دعم وإصلاح المهمة والوظيفة الرئيسة لهذه المصارف ، ولكن برمجة ذلك يجب أن تتم بتحقيق مستلزمات موضوعية أخرى،وهي رفع قيمة سهم هذه المصارف من خلال نتائج أدائها وكفاءتها وفعاليتها وعوائدها ، وفسح المجال لها من ممارسة أنشطتها الإستثمارية بشكل مناسب ، ورفع القيود الأدارية الموضوعة على أنشطتها هذه التي لا تتعارض مع واجباتها ومهامها ووظائفها الرئيسة حسب الواجب والمعايير المصرفية الدولية .

وأما ما يؤخذ على المصارف الخاصة هو ضعف مساهمتها في الائتمان والتمويل الإجمالي حيث بلغ أقل من (٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا صحيح وخطير وسلبي جداً ، والمفروض أن لا يعزو ذلك فقط الى ضعف رؤوس أموال المصارف الخاصة ، وإنما يعود البعض منه الى ضعف إجراءات البنك المركزي العراقي في هذا المجال ، خاصةً تأخره في إقرار قانون تأسيس شركتي ضمان الودائع والأئتمان ، ويعود ذلك أيضاً الى تذبذب أسعار الفائدة بشكل سريع وخطير ومفاجئ،وسياسة دفع المصارف إلى استثمار سيولتها في الإستثمار الليلي وحوالات الخزينة ، وبرغم ذلك لقد حدث تطور جيد بإرتفاع نسبة الائتمان عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٧ حدث تطور ونمو نحو (٣٠٪) ، حيث بلغ (٣,٩٧٨,٠٠٠) ثلاثة بليون وتسعمئة وثمانية وسبعين مليون دينار ، وبلغ رصيد الائتمان المقدم الى قطاع المشاريع العامة (١,٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون وثمانمائة وأربعين مليون دينار ، ويشكل منح الائتمان الى القطاع الخاص للأفراد بنسبة (٨١٪) ..!

لذلك إن هيكلية التمويل المصرفي الراهن تعتريه كثير من الإختلالات والإختناقات والمشاكل والمعوقات ، تحتاج الى وقفة جادة لمعالجة هذه الإخفاقات والسلبيات التي تعيق عمليات التمويل والإئتمانات والتسهيلات الممنوحة للمشاريع ويمكن إيجازها في النقاط المركزية موزعة على نوعية نشاط التمويل :

١. إن نسبة تغطية الائتمان النقدي الممنوح الى النشاط الخاص قد فاقت (٧) أضعاف إحتياجات مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق الإستثماري الكلي منذ عام ٢٠٠٦ ولقد إزدادت الإئتمانات

النقدية الممنوحة منذ ذلك الحين بمعدلات عالية ووتائر نمو كبيرة ، خاصةً بعد تخفيض الفوائد من قبل البنك المركزي العراقي ، ولكن برغم ذلك لم يساهم النشاط الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت في أفضل الأحوال عن (١٥٪) من حجم الإئتمان والتمويل المصرفي للفترة نفسها .

٢. لم تعالج مشكلة الديون المتعثرة والمستحقات المتحققة وغير المدفوعة نتيجة للظرف الأمني والسياسة التي مرت في القطر منذ فترة الحصار وما أعقبها بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٦ حيث تراكمت هذه الديون نتيجة توقف المشاريع الإقتصادية وهجرة الرأسمال الوطني الى خارج العراق وما الى ذلك من أسباب أخرى ، وقد أخذت المصارف الخاصة حسب توجيهات البنك المركزي العراقي إحتياطات مالية كبيرة إقتطعت من أرباح المساهمين ، وقد شكلت هذه الإحتياطيات نسبة قد تصل الى (١٥٪) من الإئتمان النقدي الممنوح وهي نسبة خطيرة جداً .

٣. ولغرض تحقيق الإستيرادات الخارجية ومتطلبات التنمية والإعمار والتجارة والمشاريع والخدمات ، تقوم المصارف التجارية بدور مهم وأساسي بتنشيط النمو الإقتصادي، حيث باشرت هذه المصارف بفتح الإعتمادات المستندية للمقاولين والتجار والمستوردين ودوائر الدولة لتغطية إحتياجاتها الخارجية ، ولقد بادرت الدولة بتأسيس المصرف العراقي للتجارة (T.B.I) حيث أسس في تموز ٢٠٠٣ لتسيير إستيراد السلع والخدمات وإحتياجات الوزارات وكيانات الدولة،وأقام المصرف ائتلافاً مع مجموعة من المصارف الأجنبية برئاسة (J.P.Morgan) وأصبح هذا المصرف مصرفاً محتكراً لجميع هذه الإعتمادات حيث بلغت عام ٢٠٠٨ ما قيمته بحدود (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليار دولار أمريكي ، ولكن في الفترة الأخيرة منحت نسبة محدودة للنشاط المصرفي الخاص ، ترى إعادة النظر بها مجدداً وزيادتها بشكل مؤثر .

٤. الإئتمان النقدي كالقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة " المكشوف "وخصم الكمبيالات ...الخ ، وهي تعتريها مخاطر عالية أدت الى تراكم المستحقات والديون غير المسددة نتيجة للظروف الإستثنائية التي مر بها القطر.

وما زالت بعض العوامل القانونية ووسائل الإستحصال ومشاكل ضعف رؤوس أموال الشركات للنشاط الخاص وعدم إستمرارية التدفقات النقدية ، إذ في كثير من الأحيان تمتنع المؤسسات الحكومية عن دفع إستحقاقات العقود في أوقاتها ، وتدخل في ذلك مشاكل الفساد الإداري المعروفة .

وهكذا الحال بالنسبة الى خطابات الضمان ، وما يعتريها من عمليات التزوير والإحتيال التي تقاسمها ثلاثة أطراف وهي : محور المقاولين والمتعاقدين والمستثمرين ، ومحور الدوائر المستفيدة وبعض الأوساط المصرفية غير الكفوءة ، وضعف الرقابة والتدقيق ، وإستمرار ذلك سيكون له نتائج خطيرة!

٥.عطل المصرف المركزي بقية الإستثمارت في حقول التمويل الأخرى ومنها المشاركات في تمويل المشاريع وحصرها بالمصارف الإسلامية وكذلك توقف تمويل المشاريع لقاء السلف المدفوعة للمشروع للأسباب التي ذكرناها سابقاً مع تأخر الدفعات المالية لأسباب عدة وكبيرة.

٦.ضعف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق مردود إجتماعي وإقتصادي والمساهمة بتخفيض نسبة البطالة ، ولقد أسس (١٢)مصرفاً عراقياً شركة للكفالات المصرفية برأسمال كلي قدره (٥٤٥٠) مليون دينار عراقي ، وقد حصلت الشركة على منحة دولية ولكن لن تدعم هذه الخطوة من قبل أجهزة الحكومة، ولم يخصص لها أي تمويل أو منحة برغم أهميتها وخطورة دورها ووظيفتها في التنمية .

٧.مازالت بعض فقرات قانون المصارف وخاصةً المواد ٢٧-٣٠ تحتاج الى تعديل والعمل على فتح الإستثمارات والآفاق المالية أمام المصارف التجارية الخاصة لممارسة دورها المطلوب والتقليل من الإحتكارات الحكومية في العمل المصرفي بمبرر ومن دون مبرر .

٨ . إخضاع حوالات الخزينة المركزية الى الضريبة ومن تاريخ سابق يمثل سابقة خطيرة ستتحمل المصارف نتيجة ذلك مبالغ طائلة دفعت الى المساهمين لسنوات سابقة ، وصعوبة معالجة ذلك بحسم هذه المبالغ من السنوات المقبلة .

٩.وجود تنافس وتحارب غير متوازن بين المصارف الحكومية والأهلية وضرورة التوازن بينهما والحد من الإحتكارات غير المشروعة التي لا تبررها أية ظروف وعلى السلطة الإقتصادية العليا حسم الأمر برغم أن الانتشار المصرفي مازال محدوداً ولا يتجاوز الـ (٠،٠٢٪)

إن كل هذه الإختلالات المركزية إذا ما عولجت بشكل صحيح وسليم ستسهم بالتأكيد بزيادة تمويل الأستثمارات ومشاريع التنمية ، إذ أن زيادة رؤوس أموال المصارف برغم أهمية ذلك (لأنها مازالت ضعيفة ومحدودة) ولكن الأهم من ذلك هو زيادة الوعي المصرفي وتوسيعه بما يؤدي الى إدخارات عالية وودائع كبيرة ، تسهم بفعالية بأعمال التمويل والإستثمار .

لقد طالبت المصارف الخاصة وعلى مدار السنين الماضية توسيع فرص الأنشطة الإستثمارية وتنويعها ، والتقليل من رصيد الإحتياطي القانوني حيث وصل الى (٧٤٢) مليار دينار مجمد غير خاضع للإستثمار والتمويل ولم توضع أية آلية لتخفيضه أو الإستفادة منه .

وأود أن أذكر أن الإستثمار الحكومي لدى البنك المركزي كحوالات بلغ (٧٦،٣٢) من حجم الإستثمار ، في حين أن المصارف الخاصة كانت نسبة إستثماراتها في الحوالات (٢٢،٣٠) من حجم الإستثمار ، وهذا يعكس حقيقة واضحة تتيحها لنا إحصاءات البنك المركزي العراقي بأن معالجة الهيكل التمويلي والائتماني يجب أن يشمل المصارف الحكومية والأهلية على حد سواء .

آن الأوان لتحديد سياسة أكثر إستقراراً وثباتاً لسعر الفائدة (Police Rate) حيث إنخفض سعر الفائدة خلال وقت قصير من (٢٠٪) في ٢٠٠٨/٢/٣ الى (٦٪) سنوياً في ٢٠١٠/٣/٣ ، إذ أن ذلك أثر سلباً على المصارف وعلى الزبائن بشكل خطير .

إننا نؤكد وبكل موضوعية أن معالجة موضوع الإصلاح المصرفي وإعادة هيكليته لا يمكن مناقشته وتجزئته الى مواضيع منفصلة ، فهو موضوع واحد مترابط ومتماسك ولا يمكن معالجته بشكل منفصل ، وبالتأكيد من جهة أخرى لا يمكن فصله وتقييم أدائه الى نشاط حكومي وأهلي ، فهو نظام واحد وأحدهما يؤثر على الآخر سلباً وإيجاباً ، ولا يمكن النظر اليه من رؤية واحدة مبتورة غير متكاملة ومنفصلة ، وفي بعض الأحيان متعارضة بين سياستي البنك المركزي العراقي ووزارة المالية .

إن السياسة النقدية والمالية تتطلب ستراتيجية واضحة ورؤية شمولية مشتركة للإقتصاد العراقي ومعالجة الإختلالات الخطيرة في هيكليته العامة ، وإعطاء مرونة كافية من دون الإخلال في أنظمة الحوكمة وشفافية الإيضاح والمعلومات والرقابة الدقيقة من البنك المركزي العراقي، ودعم المصارف في إداء اعمالها ونموها بشكل عقلاني يتناسب وقدرتها وفعاليتها الإقتصادية وعدم حشرها في زاوية ضيقة تدفعها الى إيجاد منفذ أجنبي لها وتصفية الأصول العراقية ، من دون مبرر!

إن انخفاض أسعار أسهم الشركات العراقية بأقل سعر ممكن لا يمثل واقع الشركات المالي وموجوداتها الثابتة وحقوق المساهمين ، وهذه الخطوات المستعجلة ستؤدي الى :

١-انهيار كامل بأسعار الأسهم وما يشكل ذلك من خطورة بالغة على الشركات العراقية والمستثمرين والمساهمين العراقيين .

إن أجراء إصلاح هيكلية النظام المصرفي وزيادة رؤوس الأموال ، ومضاعفة التمويل ، أمر حيوي ومهم ولكن إعتراضنا ينصب على الطريقة الإدارية المستعجلة لهذا الأمر وعزله عن الإجراءات الإدارية والمستلزمات الأخرى ، سيضعف هذا القرار ، وقد تكون له آثار سلبية أكثر من الآثار الإيجابية المستهدفة .

ندعو مخلصين لإعادة النظر بهذه القرارات والسياسات ، وتحقيق آليات وتوقيتات أفضل للوصول الى الهدف المنشود .

١١. قد سببت هذه الإجراءات المستعجلة والمبتورة وإنخفاض العوائد والأرباح للمصارف من الإستثمارات لدى البنك المركزي وفي الحوالات وتخفيض فوائدها الى أقل حد ممكن ، وعدم فتح مجالات استثمارية جديدة ، وإنخفاض خطابات الضمان الممنوحة للمشاريع الجديدة ، وعدم الإستقرار في الوضع الإقتصادي ، كل ذلك أدى الى حالات وإختراقات غير سليمة في بعض المصارف والى أزمة ثقة يجب إعادتها وترسيخها بأسرع وقت ممكن لتأثيراتها السلبية على مجمل الإقتصاد ، ونقترح في هذا المجال ضرورة دراسة إيجاد مناخ مصرفي مستقر ، وذلك بترسيخ الثقة بالمصارف الحكومية والأهلية وشمولها بأنظمة رقابة وتدقيق صارمة ، وإخضاعها للتقييم الدوري وفق المعايير الدولية ، ومنع الإحتكار وإطلاق الحدود الإدارية والمحددات الحكومية للأنشطة المصرفية والإستثمارية المستهدفة من الحكومة ، على أن يتم تدعيم وتنشيط عملها ، وإيجاد حزمة من الحوافز والأنظمة التي تتيح وتسهل عملها الإستثماري والائتماني والتمويلي ، وفتح محاكم متخصصة في جميع المحافظات للنظر في الدعاوى الخاصة بتحصيل الديون والمستحقات المتعثرة،والتقليل من المخاطر المحيطة بالعمليات الائتمانية ، ومنها تطوير دائرة الأستعلام الائتماني في البنك المركزي العراقي وتوسيع قاعدة معلوماتها وفق أحدث الأسس الألكترونية الحديثة .

ولأهمية الموضوع نرى ضرورة عقد إجتماع ومؤتمر موسع من المتخصصين لمعالجة المحاور أعلاه ، للوصول الى أفضل الحالات والتوصيات التي تسهل إعادة هيكلة العمل المصرفي بالذات ، وتنشيط وتوسيع التمويل المصرفي لأعمال البناء والإستثمار في المجالات والقطاعات كافة، وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بسياسات المخاطر الكلية والخاصة لهذه المشاريع، لتحديد الخطوات التحويطية والضمانات المستهدفة في ضوء المعايير الدولية التي وضعتها قواعد بازل ..

وأخيراً هناك سؤال مهم ، هل ستسعى أجهزة الدولة المالية الى إتخاذ مبادرات تحفيزية؟ومامصير الخصخصة وتحرير السوق ، والتنويع الإقتصادي؟.

× خبير اقتصادي

إننا نؤكد وبكل موضوعية أن معالجة موضوع الإصلاح المصرفي وإعادة هيكليته لا يمكن مناقشته وتجزئته الى مواضيع منفصلة ، فهو موضوع واحد مترابط ومتماسك ولا يمكن معالجته بشكل منفصل ، وبالتأكيد من جهة أخرى لا يمكن فصله وتقييم أدائه الى نشاط حكومي وأهلي ، فهو نظام واحد وأحدهما يؤثر على الآخر سلباً وإيجاباً ، ولا يمكن النظر اليه من رؤية واحدة مبتورة غير متكاملة وبإجراءات منفصلة ، وفي بعض الأحيان متعارضة بين سياستي البنك المركزي العراقي ووزارة المالية .

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

المعايير المحاسبية الدولية للمصارف

ومـــدى تـوافـقـهـا مـع المـعـايـيـر الـعـراقـيـة

فيصل زماط حسن السليم

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يضفي على القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة المزيد من الثقة والملائمة، ويجعلها تعكس بدرجة دقيقة جدا الاحداث الاقتصادية بما لا يدع لدى مستخدمي هذه القوائم على اختلاف اطيافهم تساؤلات جوهرية بشأن محتواها، ما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية على المستويين المحلي والدولي وخاصة في ما يتعلق بالمصارف والمنشآت المالية، كونها قطاعاً استثمارياً، أو نتيجة اعتماد القطاعات الاقتصادية كافة على المصارف والمنشآت المالية.

وبما ان المحاسبة الدولية هي التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والاسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، فبالتالي فان تنظير المعرفة المحاسبية في ظل مبادئ عامة لا تتأثر بالمتغيرات البيئية سوف يحقق امكانية اصدار معايير محاسبية موحدة، تحقق افضل كفاءة اقتصادية.

حيث ان اعتماد معايير محاسبية موحدة في مختلف دول العالم يعطي قدرا اكبر من الثقة للقوائم المالية ويجعل عملية المقارنة اكثر سهولة، من اجل المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبالاخص في ظل تداخل اقتصاديات البلدان فيما بينها وتوسع حجم الشركات المتعددة الجنسيات.

"وتخضع البيانات المالية التي يتم إعدادها في كل بلد بصورة أو بأخرى للقوانين المحلية التي تتضمن قواعد المحاسبة التي تعدها الجمعيات المهنية في ذلك البلد، ويتم في ضوء ذلك اعداد قواعد المحاسبة الدولية للقبول الدولي، لان احدى غايات لجنة القواعد المحاسبية الدولية هي تحقيق اعلى درجة في التنسيق بين قواعد وسياسات المحاسبة المختلفة بين الدول"

ومن خلال ذلك يرى الباحث ضرورة التوفيق بين المعايير المحلية والدولية من اجل تجاوز العديد من العقبات سواء على المستوى المحلي أم الدولي في ما يتعلق بمصداقية القوائم المالية وجعلها ملاءمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل دوليا ومحليا، إذ لا ينبغي الانفراد بمعايير محلية من دون مواكبتها للمعايير الدولية التي جاءت انعكاسا للتطور الاقتصادي الدولي، لان عدم وضع المعايير الدولية نصب اعين الجمعيات المهنية المنظمة لقواعد المحاسبة المحلية سوف يؤدي الى جعل القوائم المالية للبلد المعني قليلة المصداقية ولا تحقق الاهداف المرجوة منها على الصعيد الدولي، وان عدم الثقة في القوائم المالية يؤثر على حجم النشاطات المالية والتجارية وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل.إن من أهم العوامل التي ضاعفت الجهود لاصدار معايير المحاسبة الدولية هو عامل ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسيات والتي تتطلب توافر قوائم مالية تشترك بالمفاهيم والأسس والقواعد نفسها، ونتيجة لهذا العامل المهم ونتيجة لنمو وازدهار اسواق المال العالمية اخذت المعايير الدولية المتعلقة بالمصارف ومن في حكمها اهتماما اكبر نتيجة لأهمية هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والذي يعكس تقدم وتطور البلدان، والذي ترتبط به بقية القطاعات الاخرى مؤسسات وافراد.

وتعد المصارف ومن في حكمها من القطاعات الاقتصادية المهمة والمؤثرة في قطاع الاعمال باعتبار "ان القطاع الاقتصادي المصرفي في اي بلد من البلدان يعد الركيزة الاساسية والدعامة الاولى لتشجيع القطاعات الاخرى ونموها" وخاصة في ظل تطور نظم المعلومات الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية.

كما إن المصارف ومن في حكمها بوصفها مجالاً استثمارياً أو باعتبارها صناعة اصبحت "ظاهرة دولية تنعكس في انتهاء الحواجز الجغرافية على حركة جميع منشآت الاعمال، وحتى من يعمل منها خارج القطاع المالي والمصرفي. وقد تحققت الدولية في الصناعة المصرفية من خلال توحيد توجهات المصارف ومؤسسات الاوراق المالية في مساعيها باتجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الاموال"

ومن هنا يرتبط الافراد والمؤسسات على اختلاف اشكالهم بالمصارف بشكل مباشر باعتبارها صناعة، او بشكل غير مباشر باعتماد جميع المؤسسات الاقتصادية عليها، مما يتطلب ان تكون هذه المصارف والمؤسات المالية بوضع جيد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بدقة وسرعة وسهولة، وعليه وكلما كانت القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية تحتوي على معلومات كافية ودقيقة وملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة محليا ودوليا، وتعطي لمستخدميها كل ما يدور في اذهانهم من تساؤلات اساسية، كلما ساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ قرارات سليمة واقل مخاطرة، وساعد ايضا الادارة على العمل في بيئة اكثر وضوحا للرقي بعمل المصارف المحلية الى مصاف المصارف المتقدمة والمتطورة، ولذلك ينبغي "عدم اغفال الممارسات المحاسبية السليمة في الدول الاخرى والاستناد الى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في محاسبة البنوك والصادرة عن معاهد وجمعيات المحاسبين القانونيين في الدول المتقدمة " .

ومن اجل ذلك كله اخذ المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والخاص بالافصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة اهتماما خاصا من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتم تطويره والتعديل عليه مرات عدة آخرها عام ١٩٩٨، الذي اعتمد في معظم دول العالم وبالاخص الدول الكبرى المنبثقة منها لجنة المعايير المحاسبية الدولية كالولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، مع التباين في درجة الالتزام بهذا المعيار او غيره، وفي ضوء ذلك وبالمقابل جاءت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، ليتناول موضوع المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ولان خلق بيئة استثمارية سليمة من جميع الجوانب يتطلب ان تكون احدى مميزاته هي مسايرة المعايير المحاسبية المحلية للمتطلبات الدولية فان موضوعنا الحالي هدف الى ان تكون القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠) متكاملة من حيث امكانية التطبيق العملي وتحقيق الاهداف المبتغاة من ورائها من اجل مسايرة التطور الدولي في ما يتعلق بموضوع القاعدة، وتوفير احدى العوامل المشجعة على الاستثمار.

وعند تحليل كل من معيار المحاسبة الدولية رقم -٣٠- المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة ، والقاعدة المحاسبية العراقية رقم -١٠- والمتعلقة بذات الموضوع من حيث نطاق المعيار وهدفه ومحتوياته وكذلك نطاق القاعدة وهدفها والمبادئ والاحكام الاساسية ونص القاعدة من خلال الفقرات (١-٢٦) وما تبعه من ملاحق توصلت هذه الدراسة الى الاتي:

١- ان فقرات المعيار المحاسبي الدولي هي قواعد موحدة دوليا، وهي ملائمة للتطبيق دوليا، لانها جاءت نتيجة تنسيق ودراسة مختلف بيئات التطبيق في العالم.

٢- حدد المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون هدفه بوضوح من دون لبس، وكذلك حدد نطاقه ومتطلباته المتمثلة بالقوائم المالية والكشوفات الملحقة، وكذلك هو حال القاعدة المحاسبية العراقية العاشرة.

٣- جاءت فقرات المعيار موافقة تماما لاهدافه ونطاقه ومتطلباته، وبشكل متسلسل ومصنف وغير متداخل، يجعل مستخدمي هذا المعيار بعيدين عن مسألة الاجتهاد في تفسير نصوصه، وهذا هو حال الجزء اليسير من فقرات القاعدة، أما اغلب فقراتها الأخرى فجاءت بشكل متفرق متداخل في نص القاعدة الاصلي وملاحقها، بما يجعل امكانية لجوء مستخدم القاعدة مسألة الاجتهاد في تفسير النصوص، ويجعل عملية العثور على المتطلبات في القاعدة اكثر صعوبة، ما يؤدي إلى عدم فاعلية القاعدة او ضعفها.

٤- لم يكرر المعيار المتطلبات الواردة في المعايير الدولية الاخرى وخاصة تلك المتعلقة بالمتطلبات العامة للافصاح الواجبة التطبيق على جميع القطاعات الاقتصادية، بل ركز على هدف المعيار الخاص بالمصارف والمنشآت المالية المماثلة، بينما لم نجد ذلك في القاعدة، حيث جاءت اكثر من نصف فقراتها مكررة في القاعدة نفسها أو هي عبارة عن متطلبات عامة واردة في القواعد الاخرى.

٥- العديد من فقرات القاعدة هي ليست محققة لاهداف وجودها، اي هي ليست متطلبات افصاح، وانما هي فروض ومبادئ وأسس وتعاريف محاسبية تمثل مكونات الاطار المفاهيمي لعلم المحاسبة، الملزمة التطبيق لجميع القطاعات الاقتصادية وليس المصارف فحسب، والبعض الآخر هي عبارة عن تحليلات مالية، أو متطلبات افصاح ليست خاصة بالمصارف.

٦- جاءت القاعدة مواكبة للتطور الدولي متمثلا بالمعيار الدولي الثلاثون في ما يخص متطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية، والامور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية، وخسائر القروض والسلفيات، والاصول المرهونة كضمان، والافصاح عن معاملات الاطراف ذات العلاقة.

٧- جاءت القاعدة العراقية مواكبة بعض الشيء للمعيار المحاسبي الدولي، ولكن في نوع الافصاح المطلوب من دون تحديد مفصل لبنوده، في ما تعلق بالإفصاح في الميزانية العمومية، والافصاح عن استحقاقات الاصول والالتزامات.

٨- هناك جزء يسير جدا من فقرات القاعدة المحاسبية العراقية لم يرد ضمن المعيار الدولي، ولكنه جاء متلائما مع اهداف القاعدة، ومن هذه الفقرات، احد مفردات قائمة الدخل، وبعض فقرات الميزانية العمومية، وأحد مفردات الجهات ذات العلاقة، وفقرة الدعاوى القضائية.

٩-لم تساير القاعدة العراقية المتطلبات الدولية للافصاح في القوائم المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، حيث لم تحتو على متطلبات مهمة جدا للافصاح تتعلق بقائمة الدخل، والافصاح عن تركيزات الاصول والالتزامات، والافصاح عن المخاطر البنكية العامة، والافصاح عن نشاطات الامانة.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول ان المعايير المحلية تحتاج بعض الشيء الى اعادة ترتيب لتوافق المعايير الدولية مما يساعد على قبولها دوليا وما لذلك من تأثير على القرارات الاستثمارية.. وفي ما يتعلق بالقاعدة المحاسبية العراقية السادسة ينبغي ان تصاغ بشكل يتماشى مع المتطلبات الدولية للافصاح الخاص بالمصارف والمنشآت المالية المماثلة بشكل تام من خلال إعادة ترتيب فقرات القاعدة بشكل متسلسل ومصنف، والتخلص من البنود التي لا تمثل متطلبات الإفصاح، والتخلص من متطلبات الافصاح المكررة الواردة في القاعدة نفسها، أو تلك التي تمثل متطلبات عامة ليست خاصة بالمصارف وجاءت في القواعد المحاسبية الاخرى الخاصة بها، وتدعيم الفقرات التي جاءت مواكبة بعض الشيء للمتطلبات الدولية، واستحداث الفقرات التي لم ترد أية اشارة عنها في القاعدة، وتفصيل المتطلبات التي جاءت بمستوى عام.

من المسؤول عن ضعف الخدمات الحكومية؟

أثارت أزمة الكهرباء وضعف الخدمات الحكومية مشاكل اجتماعية – اقتصادية وتحديات سياسية، تحاول المقالة دراسة الازمة (موضوعيا) وعما اذا كان السبب:
في شحة تخصيصات الموازنة الفيدرالية
او في قلة الكفاءات او الضعف في الجهاز الإداري.
او العامل السياسي والحالة الامنية
أو بسب ضعف تعامل المواطن مع العملية السياسية وسيادة القانون وسنجد ان المشكلة لا تنحصر بضعف الجهاز الحكومي وحدة، بل بضعف تفاعل المواطن مع العملية الانتاجية وغياب سيادة القانون (بالمعنى المدني).

د. كمال البصري

وان المؤسسات غير الحكومية والدينية والثقافية يجب أن ترتقي بدورها الى مستوى وحجم المشكلة في تنمية الشعور بالمسؤولية (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، أنها تراكمات عُقود من السنوات ولا يمكن تجاوزها بعقد واحد من الزمن، وان ابعادها تتجاوز العوامل المادية الى المعالم الفكرية والروحية والنسيج الاجتماعي.

لقد حصل تدهور في الحالة المعيشية والثقافية والصحية للمواطن بسبب الاوضاع التي مر بها ، مثلا : بلغ معدل عمر الفرد العراقي ٥٨,٢ سنة وهو أقل بكثير من معدل عمر الفرد في الدول العربية عامة، ونسبة التعليم لمن هم أكثر من خمس عشرة سنة ٧٧٪ وهي نسبة أقل من المعدل العام في العالم، كما تبلغ نسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا بـ٥٩٪ وهي نسبة اقل حتى من المعدل في الدول العربية.

في عام ٢٠٠٨ بلغت حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ٣٦٠٠$ وهو اقل بكثير من حصة الفرد في ايران والجزائر والسعودية، وأما نسبة البطالة ونسبة الوفيات ولا سيما عند الأطفال فهي نسب أعلى ايضا عند المقارنة بالدول المشار اليها.

لقد إنعكس ضعف تلك المؤشرات سلبا على تفاعل المواطن مع مؤسسات الدولة وتجسد ذلك في غياب الشعور بالمسؤولية تجاه المصالح والمال العام وعدم احترام سيادة القانون، ونجم عن ذلك تحديات أمنية وادارية واقتصادية جسيمة.

لقد أفرزت الحقبة السياسية الدكتاتورية السابقة ممارسات وسياسات بعيدة كل البعد عن الشعور بالمواطنة، فبدلا من حماية حقوق الفرد (المادية والمعنوية) كانت في واقع الحال سببا مباشرا في تدهورها، فتولد لدى المواطن من جراء تلك الممارسات حقد جعلته يثور على الدولة وممتلكاتها، بكل اسف كانت (ولازالت) ممارسات الفرد عقب الاحتلال تتجسد بالتعدي على المصالح العامة، وهي بذلك تفسر بطغيان الأنا والمصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ومن وجهة نظرنا فأن العامل الرئيسي في تفشي مشاكل الفساد الاداري والاقتصادي في العراق هو التعارض والتناقض بين المصلحتين العامة والخاصة، ومن ابرز تداعيات مشكلة ضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية هي انخفاظ نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية، ففي عام ٢٠٠٦ كانت نسب التنفيذ ٤٥٪ وفي ٢٠٠٧ كانت ٦٢٪ وفي ٢٠٠٨ ٦٨٪، وفي عام ٢٠٠٩ لم تتجاوز الـ ٧٥٪.

إن انخفاض نسب التنفيذ يعني استمرار حرمان المواطن من الحصول على الخدمات الاساسية، وتفشي البطالة بشكل اكبر.

وعند دراسة المشكلة (من خلال إعداد استبيان للوزارات) وتحليلها إحصائيا تبين لنا أن العوامل التي تؤثر سلبا في الاداء الحكومي – الاستثماري هي:

التأخر في تهيئة الموقع للبدء بالعمل، و غياب الأمن، وعدم تحديد مدة للفتح والتحليل وإحالة العطاءات، وعدم اختيار المقاول الكفوء، وعدم وجود كشف متكامل بالعمل، و تأخر تحويل التخصيصات المالية، وتأخر اتخاذ القرار للبت في اوامر التغيير، وتأخر صرف السلف للمقاول، وعدم كفاءة الاشراف، وتأخر استلام الموقع من المقاول، وعدم توفر المحروقات والقير والمواد الاخرى،وعليه يمكن تصنيف هذه العوامل الى:

١. عوامل خارجية: تتمثل بتأثيرات الظروف الأمنية، وضوابط مؤسسات الرقابة، وغياب البنى التحتية الاستثمارية وسيادة القانون.

٢. عوامل داخلية: خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) وغياب دراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد وعدم وجود الشخص المناسب في الموقع المناسب والادارة السليمة.

٣. عوامل تتعلق بالتنسيق بين أجهزة الحكومة: عوامل متعلقة بالتنسيق بين دوائر الدولة، تشمل ضعف تعاون اجهزة الدولة المختلفة، كقرارات اطلاق الصرف (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي)، وصرف التخصيصات الحكومية (وزارة المالية) وفتح الاعتمادات (البنك المركزي والمصرف التجاري العراقي).

ومما تقدم يظهر ان العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لأدوارهم بالكفاءة المطلوبة، وان ضعف التنفيذ يمكن ان يفسر:

– بالتقصير الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية (المعنوية والمادية).

– او بالقصور الذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب.

لاشك ان نسبة عالية من ضعف الأداء تعود الى غياب الشعور بالمسؤولية، لإشك ان لرفع مؤشرات التنمية البشرية دورا في الارتقاء بالإنسان في تجاوز التقصير والقصور.

مما تقدم نستنتج ان المشكلة في تنفيذ المشاريع هي ليست مشكلة الموارد والتخصيصات المالية، بل هي مشكلة ضعف تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية، وعدم الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، التي تجد تعبيرها في عدم احترام سيادة القانون، وان الرخاء الاقتصادي لم يكن نتيجة لسخاء الطبيعة ولا للطبيعة المتميزة للانسان الياباني والاماراتي وغيرهما من البلدان، بل المواطنة الصالحة والدولة المستقرة والقوانين الفاعلة هي العوامل المفسرة للتطور والرقي، وهي التي اعادت لالمانيا الغربية المدمّرة الحياة (بعد الحرب العالمية الثانية).

وأن ضعف المواطنة الصالحة ينتج عنه الكثير من الآثار السلبية السياسية والامنية والاقتصادية التي عانى ويعاني منها العراق، كما انعكس غيابها سلبا على كثير من الممارسات، ففي المقاييس العالمية تم التأشير على العراق من (منظمة الشفافية العالمية) بأنه بيئة يكتنفها الفساد، وأصدر (البنك الدولي) مسحاً اقتصادياً يؤشر تخلف وصعوبة ممارسة التجارة والاستثمار، وهي مؤشرات حرمت العراق من كثير من الامتيازات الضرورية لتجاوز الفقر والحرمان وللارتقاء بالوطن، مما تقدم اصبح واضحا هناك ضعف تعامل الموطن مع العملية الانتاجية، وضعف الخبرات (بسب المحاصصة السياسية).

أما على صعيد الادارة السياسية، فاننا نرى ان من مستلزمات بناء المواطنة الصالحة هو رفع مؤشرات التنمية البشرية، وبالظروف الحالية يستلزم وجود ادارة حكومة قوية ذات مواصفات فنية عالية. فقد وجدت حكومات السنوات السابقة نفسها مكبلة بسبب طبيعة تشكيلها او بسبب الصرعات السياسية. وشاهدنا مظاهر مؤسفة منها: ما تتجسد باكتمال النصاب البرلماني عندما يتعلق بالحق الخاص، وعدم إكتمال النصاب عندما يتعلق الامر بالحق العام، وهو تجاوز صريح على العقد الاجتماعي. وفي الانتخابات الاخيرة كنا نأمل ان ينبثق لون جديد في الممارسة السياسية، الا ان شبح الانقسام الطائفي والاقليمي والديني المخيف وانعكاسه على تشكيل الحكومة المقبلة سوف يعطي للمحاصصة عنوان الشراكة السياسية وتقاسم المناصب الحكومية دوراً في عدم وضع الفرد المناسب في المكان المناسب واعطاء الحق لمن لاحق له، ولا شك انها ممارسة تتقاطع مع روح المواطنة والعدالة الاجتماعية، وانها رسالة للمواطن (بأن البقاء للأقوى).

وفي زمن الانتظار والترقب لما تسفر عنه المفاوضات السياسية القائمة، من حق المواطن ان يتساءل عن الربح والخسارة التي سوف يجنيها او يتحملها من هذا الانتظار، وماذا سوف يكسب اذا لم توفق الكتل السياسية ببلوغ حلم الاتفاق؟ وماذا يحصل لو تم الاتفاق على ان يقود الجهاز التنفيذي أحد الإئتلافات؟ ماذا لو تقاسم السلطة إئتلافان او أكثر؟

لاشك أن في حالة عدم إتفاق الكتل السياسية سوف ينعكس سلبا على العملية السياسية وعلى تفاعل المواطن معها، وهي بذلك عودة الى المربع الاول (لا سامح الله)، وان حصل اتفاق على كتلة سياسية محددة على حساب كتلة سياسية اخرى، فان الاداء الحكومي لن يكون بأفضل من مستوى الاداء للاعوام السابقة، والذي أتسم بالضعف والوهن والنقد وعدم التأييد البرلماني، وعندها يكون رئيس الحكومة في حال لا يحسد عليه، كذلك إذا ما تقاسمت الكتل السياسية السلطة، فسوف نجني ثمار المحاصصة البغيضة، وبما تتجسد من هدر وضياع وإبعاد للفرد المناسب من المكان المناسب.

وفي جميع الاحوال: هل للكتل السياسية ان تجني غير خسارة رأسمالها وسمعتها السياسية وتاريخها النضالي الطويل؟ لاشك انه بدلا من ان يرتفع صوتها وتتألق تجربتها، سوف يختزل حجمها الى كيانات صغيرة، مضطرة الى ان تبدل قياداتها ومنطلقاتها (كما حدث ذلك في دول المعسكر الاشتراكي سابقا).

وازاء هذ المأزق، فان هناك خياراً في متناول الايدي ويحمل بصيصاً من النور والأمل، يتضمن ان تتفق الكيانات السياسية حرصا على الوطن وسمعتها وتاريخها المشرف، بأن تتقاسم المناصب السياسية التالية: رئيس الجمهورية ونوابه، ورئيس البرلمان ونوابه، ورئيس الوزراء، على أساس أن يتم تشكيل حكومة فنية (تكنوقراطية)، وعلى أن تبقى الكتل السياسية تمارس دورها السياسي القوي في داخل أروقة البرلمان كصمام أمان للعملية السياسية الفتية، وعاملة على تعزيز دعائمها ومواقعها بين صفوف الشعب، ومهيئة نفسها للمرحلة القادمة والتي يكون فيها المواطن قد استعاد شيئا من عافيته.

وان اشراك هذه الكفاءات في ادارة الجهاز التنفيذي لا يضمن فقط تطوير رفاهية المواطن، بل سوف يمنح للوطن هيبة في اللقاءات والمحافل الدولية التي تتطلب حضور قيادات قادرة لضمان حقوق البلد وإغتنام الفرص في جو تنافسي عالمي، وقد حظيت بذلك بلدان اخرى لم يكن لها وجود تاريخي، خلقت من العدم الى الوجود، كما هي الحال في ماليزيا وسنغافورة (على سبيل المثال)، لقد كانت لشخصية "مهاتير محمد" في ماليزيا و"لي كوان يو" في سنغافورة دور كبير في رقي هاتين الدولتين.

الاقتصادي | العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010

أثارت استقالة وزير الكهرباء كريم وحيد الاسبوع الماضي على اثر المظاهرات الغاضبة احتجاجا على تردي خدمات الطاقة الكهربائية تداعيات وردود افعال بالرغم من الوعود التي توهم المواطن بتحسن الوضع.
وجاءت استقالة الوزير بعد ساعات من خروج المتظاهرين لليوم الثالث و ذلك في محافظة البصرة حيث اثارت حرارة الجو و رطوبته توتر و انزعاج المواطنين بشأن انقطاعات التيار الكهربائي المستمرة وغير المبرمجة.

استقالة وزير الكهرباء هل تؤدي مؤداها ؟

ترجمة / اسلام عامر

واحتلت تلك القضية مركز الصدارة في المشهدين السياسي والاقتصادي في العراق منذ مقتل اثنين من المتظاهرين ، عندما فتحت قوات الأمن النار لتفريق حشد في مدينة البصرة ، فيما استخدمت قوات مكافحة الشغب في الناصرية خراطيم المياه لتفريق الحشود و ذلك بعد أن رماهم المتظاهرون بالحجارة في البصرة.

وقال كريم وحيد وزير الكهرباء المستقيل في حكومة المالكي المشكلة منذ عام ٢٠٠٦ قال في خطاب بثه التلفزيون انه بث سلسلة من المشاريع لأصلاح الشبكة لكن الوضع كان حرجا بسبب نقص التمويل و الوقود اللازمة للمحطات الكهربائية.

و اتهم الساسة ايضا في محاولتهم لاستغلال الغضب الشعبي بخصوص القضية و تسيسها لأغراض شخصية لتشكيل الحكومة في اكثر من ثلاثة اشهر منذ الانتخابات البرلمانية في السابع من آذار الماضي.

و قال:"لذا أعلن و بشجاعة استقالتي من منصبي كوزير للكهرباء".

ورفعت ازمةً الكهرباء المخاوف بشأن القلق المتنامي في نقص الخدمات الاساسية الذي يمكن ان يعرض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق إلى الخطر على الرغم من التحسن الأمني ، حيث وضعت تلك الازمة ايضا مؤثرات سلبية بخصوص صورة المالكي كمصدرٍ للقانون و النظام في الوقت الذي يحارب فيه ليحافظ على منصبه بعد الانتخابات غير الحاسمة. إن الشعب العراقي اصبح مخذولا و على نحو متزايد من عدم قدرة الحكومة على تزويد الطاقة الكهربائية و الماء الصالح للشرب و غيرها من الخدمات حتى بعد انفاق المليارات من الدولارات من الاموال لإعادة الإعمار.

كثيرا ما يتلقى الشعب العراقي الكهرباء لاقل من ست ساعات في اليوم و تدفع اغلب الأسر أكثر من خمسين دولارا كل شهر و ذلك لمولداتهم الخاصة و ذلك في سبيل التعويض عن الانقطاع ، و اصبحت المشكلة اكثر اهمية عندما ارتفعت درجات الحرارة الى ٥٠ درجة مئوية.

ووجه كثير من العراقيين غضبهم الى كريم وحيد و طالبوا باستقالته بينما وجه البعض الآخر سهام اللوم صوب المالكي.

"لن تحل استقالة الوزير ازمة الكهرباء و ذلك لان الحكومة بأكملها و ليس الوزير وحده مسؤولة عن معاناة الشعب العراقي"،هذا ما قاله حسن صباح البالغ ٢٤ عاما و هو صاحب مقهى انترنت في بغداد.

ان ازمة الكهرباء"هي نتيجة الفساد للاحزاب الطائفية و صراعها لنيل المناصب الوزارية" و اضاف :"اعتقد ان المسؤول الذي يجب ان يقدم استقالته هو نوري المالكي".

و قد سارع القادة العراقيون للرد على هذا الغضب و ذلك بوعود مسؤولي المالكي في معاقبة المسؤول عن النقص بينما يدعو إياد علاوي قوات الامن الحكومية الى ضبط النفس.

و تدخل عادل عبد المهدي نائب الرئيس الذي قيل انه المرشح المحتمل لرئاسة الوزراء في هذه القضية واصفا اطلاق النار في البصرة من دون مبرر و حاثاً جميع الأطراف على الهدوء.

و كان قد جرح ١٤ شرطيا و ٤ متظاهرين على الاقل عندما تحولت المظاهرات الى نمط عنيف في الناصرية يوم الاثنين الماضي و ذلك بحسب ما ذكرت الشرطة.

وواجه الشرطة الذين يرتدون الخوذ و يحملون الدروع المئات من الرجال الذين يحملون العصي الخشبية و الذين يرمون الحجارة خلف الحواجز الصفراء و الحمراء التي يبلغ ارتفاعها حد الخصر و الاسلاك الشائكة لحماية مقر الحكومة المحلية.

و حمل بعض المتظاهرين الكراسي التي تمثل رمزا للمناصب الحكومية و حملوا المصابيح النفطية و بعض النماذج من المولدات الخاصة التي تستخدم لسد النقص في التيار الكهربائي.

"سوف نواصل هذه المظاهرات إلى أن تلبى مطالبنا"

هذا ما قاله باسل صباح البالغ من العمر ٤٠ عاما وهو موظف حكومي الذي شارك في التظاهر لليوم الثاني على التوالي و اضاف:"نحن نناشد جميع المحافظات الى تنظيم المظاهرات في ثورة الكهرباء هذه"

في هذه الاثناء وارى العراقيون موتاهم الذين ذهبوا ضحية انفجار سيارة مفخخة استهدفت المصرف الذي تديره الدولة في بغداد و هو الهجوم الثاني على مؤسسة مالية رئيسة في الأسبوع نفسه.

عن الواشنطن بوست

هل سيزداد انتاج النفط العراقي؟

يتساءل المستثمرون عادة عن الانتاج النفطي فالبعض يريد ان يعرف فيما لو ان انتاج النفط سيزداد بالقدر الذي يمكنه من اغراق الطلب و دفع اسعار النفط الى الهبوط. و يتساءل البعض الآخر عن أفضل الأسهم التي لها ان تلعب دورا في زيادة انتاج نشاط الحفريات العراقية و مزادات العقود الجديدة لانتاج الحقول العراقية. وارتفع انتاج النفط العراقي بأعلى مستوياته في سنة 1979 بما يقارب الـ3.5 مليون برميل في اليوم الواحد و كان بذلك في أحسن مستوياته على الاطلاق منذ ذلك الحين.

ترجمة / المدى الاقتصادي

و هبط الانتاج عموديا الى ٩٠٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد في بداية الثمانينيات و ذلك في خضم الاضطراب الحاصل بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وبعد أن ارتفع الإنتاج إلى ٣ ملايين برميل في اليوم الواحد في نهاية الثمانينيات أدت حرب الخليج الى خفض الانتاج اقل من ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد في ١٩٩١، وساهمت حرب الخليج الثانية في كبح جماح ذلك الصعود القليل في انتاج النفط العراقي الذي ظهر في التسعينيات.

أما اليوم فان انتاج النفط العراقي يرجع الى المستويات البائسة التي كانت سائدة قبل الحرب، لكن الإنتاج العراقي النفطي لا يخضع مستواه الى الظروف النموذجية التي تخضع لها الحقول النفطية الاخرى و انتاجها ، فقد شهد تاريخ انتاج النفط العراقي الحروب و الاهمال و عدم استقرار البلد المستمر و الصراعات السياسية التي انهكت هيكلية الانتاج النفطي الاستثماري و على مدى سنوات.

و لا يزال العراق مكانا خطرا على الرغم من ان بعض الشركات النفطية العالمية قد بدأت بالاستثمار فيه حيث ان المخاوف الامنية ترفع من كلفة تلك الشركات و تجعل من الارتقاء بالواقع الانتاجي أمراً صعباً.

و لكن عند دخول الاستثمارات الى العراق في ظل الظروف الامنية المستقرة نوعا ما و مع استخدام تقنيات تكنولوجية فأن العراق يمكنه ان يعزز انتاجه الى مستوى اعلى من المستوى الذي وصل اليه عام ١٩٧٩.

وتهدف الحكومة العراقية الى زيادة الانتاج النفطي الى ١٢ مليون برميل يوميا و ذلك في غضون ست سنوات، فإن حقق العراق ذلك الهدف فأنه سيكون في المرتبة الثانية من بعد السعودية، وذلك من حيث قدرة الانتاج الكلي، فعلى الرغم من أن العربية السعودية قد قيدت من انتاجها في الشهور الاخيرة و ذلك التزاما منها بالحصص الانتاجية التي حددتها منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الا ان طاقتها الانتاجية تبلغ زهاء ١٢,٥ مليون برميل في اليوم الواحد.

و لتحقيق ذلك الهدف فأن الحكومة العراقية قد منحت سلسلة من العقود للشركات النفطية العالمية التي تنطوي على اهداف معينة للنمو الانتاجي.

ففي السنة الاخيرة على سبيل المثال منح العراق عقدا لشركة بريتيش بتروليوم والشركة النفطية الصينية لتغطية حقل الرميلة و هو حقل ضخم دخل في الانتاج لأول مرة عام ١٩٥٥. وينتج الحقل حاليا ما هو اقل بقليل من المليون برميل في اليوم الواحد، بينما يهدف العقد مع شركة بريتيش بتروليوم الى ما يقارب الـ٢,٨٥ مليون برميل في اليوم الواحد. و طالبت شركة بتروليوم بريتيش في عقدها الاصلي بـ٣,٩٩ دولار امريكي كأجر لكل برميل لكن الشركة خفضت ذلك الرسم الى (٢) دولارين أمريكيين و ذلك لنيل العقد.

كان العقد مع شركة بتروليوم بريتيش لحقل الرميلة يعد العقد الوحيد الذي منح في جولة التراخيص الاولى في صيف العام الماضي ٢٠٠٩. و اتبعت ايكسون موبايل خطة عطاء تنافسية ذات تعزيز انتاجي قدره ٣,١ مليون برميل في اليوم الواحد لكن ايكسون عملت تخفيضا في الاجر كان اكثر بقليل من الـ (٢) دولارين أمريكيين للبرميل الواحد لكي تقبله الحكومة.

اما في الجولة الثانية فأن الحكومة العراقية منحت ٧ عقود من الحقول العشرة الموجودة ، وأحد العقود الكبيرة التي تم منحها لحقوق الانتاج لحقل مجنون كانت لشركة شل رويال الهولندية و شركة بيروتباس.

و ينتج حقل مجنون بما يقارب ٤٥,٠٠٠ برميل من النفط في اليوم الواحد و يستهدف العقد المقترح انتاج ١,٨ مليون برميل في اليوم الواحد مقابل رسوم اجور ١,٣٩ دولار امريكي.

و تراوحت الاجور في جولة التراخيص الثانية من الـ١,١٥ دولار امريكي و ذلك لحقل القرنة الغربية إلى الـ٦ دولارات امريكية لحقل نجمة، وان الإنتاج النسبي متحداً يهدف الى جعل تلك الحقول السبعة تنتج ما يعادل تقريبا ٤,٨ مليون برميل من النفط في اليوم الواحد.

لكن قدرة الانتاج الواقعية لهذه الحقول غير مشجعة، وثمة فرصة ضئيلة في ان يحقق العراق هدف الحكومة المتمثل في انتاج ١٢ مليون برميل في اليوم الواحد و من المرجح ان تستغرق اي قفزة انتاجية يراد تحقيقها اكثر من ست سنوات.

و تعرض عقد بريتش بتروليوم على حقل الرميلة لأنتقاد واسع و ذلك بسبب الرسوم المنخفضة التي قبلتها الشركة لنيل العقد. من المستحيل ان نحدد بموضوعية ما يشكل رسوما معقولة لانتاج هذه الحقول و ذلك لاننا نفتقر إلى جميع المعلومات الموجودة عند مدراء شركة بريتش بتروليوم وايكسون موبيل المتطلبة للفوز بالعقد، لكن تشير العديد من النقاط الى ان عقد شركة بريتش بتروليوم كان عقدا غير اعتيادي.

و ذلك للنقاط التالية:

اولا: أُجبرَت بريتش بتروليوم إلى تقليل رسومها الَى النصف وذلك من ٣,٩٩ دولار امريكي الى (٢) دولارين أمريكيين و ذلك للفوز بالعقد، وهو الأمر الذي يبدو خصما كبيرا في السعر.

و ثانيا فأنه من الملفت للانتباه ان عطاء شركة ايكسون قد ربح العقد و ذلك يعود الى السقف الانتاجي العالي الذي تتبعه الا ان الشركة تراجعت عن العقد لانها لم تكن راغبة في قبول رسوم اقل.

و الامر الآخر أن حقل الرميلة هو واحد من اكبر الحقول النفطية الخصيبة أو لن يكون من المنطق ان نفترض ان المزاد سيجذب الكثير من المزايدين الراغبين في القبول برسوم و ان كانت اقل من المعروضة.

وأشار المدير التنفيذي لبريتش بتروليوم توني هاوارد في اواخر شهر كانون الثاني ان التوسع في انتاج العراق سيكون ابطأ مما يتوقع الكثير، مشيرا الى التحديات التي تواجه (الانجاز و التنفيذ) وإلى الحاجة في بناء (القدرة الإنتاجية)، وأكمل حديثه مفترضا انه من المستحيل ان ينتج العراق ١٠ ملايين برميل من النفط في اليوم الواحد في عام ٢٠٢٠ و هي قيمة تقل بـ (٢) مليوني برميل عن القيمة التي تهدف الحكومة العراقية الى تحقيقها و بعد اربع سنوات من الموعد الذي تهدف له.

و يرى العديد من المراقبين ان بريتش بتروليوم قد قبلت العقد لتحصل على موطئ قدم في العراق على الرغم من ان اجر(٢) دولارين ليس بالكافي لضمان عائد من الحقل. فعندما تفترض ان المدراء التنفيذيين في شركة بريتش بتروليوم قد رسموا صورة وردية لأنتاج النفط العراقي فهذا يعني انهم قد بالغوا في وضع السقف الانتاجي للنفط العراقي.

لدى بريتش بتروليوم جميع الاسباب لتكون متفائلة لكن يبدو ان عليها كبح جماح ذلك التفاؤل.

لكن التوقعات التي تفترض ان تلك الحقول ستنتج ١٠ او ١٢ مليون برميل في اليوم الواحد في غضون ست سنوات هي توقعات متفائلة جدا لا محال. و ليس من المرجح ان تفي تلك الشركات التي رضيت بتلك الاجور لتحصل على موطئ قدم في العراق بالسقف الانتاجي.

و المعنى الضمني الآخر هو ان الشركات التي قبلت بهذه الرسوم المنخفضة لن تكون الافضل في جلب عوائد الانتاج النفطي، ففي أحسن الظروف و من دون القضايا الامنية المعوقة يمكن ان تجني بريتش بتروليوم عائدا في استثمارها للنفط العراقي ينسجم و يتماشى مع عوائدها في الحقول الاخرى.

و ثمة امر مؤكد واحد هو ان الشركات النفطية الكبيرة ستحتاج الى استئجار شركات الخدمات للعمل على تلك العقود، و تقدم العقود النفطية العراقية ١٠ مليارات دولار إلى ١٥ بليون دولار امريكي و ذلك كفرصة للشركات الخدمية.

عن / موقع seeking alpha

العدد (1834) السنة السابعة - الثلاثاء (29) حزيران 2010
الاقتصادي

المرصد الاقتصادي

إنشاء أول سكة حديد أحادية في النجف الاشرف

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

منحت هيئة استثمار النجف شركة كندية عقداً بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لانشاء أول خط أحادي للسكك الحديد في البلاد.

وقال عضو هيئة الاستثمار بالنجف أنور الحبوبي لرويترز: ان المشروع سيكون الثاني من نوعه في الشرق الاوسط بعد مشروع مماثل في دبي.

وحصلت على العقد ترانس جلوبيم انترناشونال (جلوبيم) وهي كونسورتيوم كندي خاص

واوضح: ان "هيئة الاستثمار وافقت على منح شركة غلوبيم الكندية انشاء مشروع القطار المعلق (المونوراي) بكلفة تبلغ ٢٤٨ مليون دولار، على ان تكون المدة الزمنية ٣٦ شهرا".

واكد الحبوبي لوكالة الصحافة الفرنسية ان "طول الخط يبلغ ٣٦ كيلومترا وهو بين الاطول في العالم".

وهذا المشروع هو الثاني من نوعه في الشرق الاوسط بعد الخط الذي انشىء في دبي.

وتابع: ان القطار المعلق "يعتبر مكسبا كبير للنجف، نظرا لما يوفره من خدمة لزوار العتبات المقدسة كما انه يسهم في حل ازمة السير".

ويربط مسار القطار في مرحلته الاولى مرقد الامام علي (ع) بمسجد الكوفة، اما المرحلة الثانية فتربط بين مسجدي الكوفة والسهلة.

الى ذلك، يتضمن المشروع "مسارين يربطان النجف، بالمرآبين الجنوبي والشمالي للمحافظة".

واشار الحبوبي الى "احتمال فتح مسارات جديدة، ترتبط المدينة بمطارها (١٥ كم).ويبلغ ارتفاع "سكة القطار ستة امتار وسيتم تزويده بالطاقة الكهربائية من خلال محطات تشيدها الشركة".

وخط القطار الاحادي واحد من مشروعات عدة كبيرة للبنية الاساسية في العراق والتي تتضمن خطة بمليارات الدولارات لانشاء مترو بغداد لكن أيا من هذه المشروعات لم يتم تنفيذه.

وتستقبل مدينة النجف احدى أهم المدن المقدسة لدى المسلمين مئات الالاف من الزوار في الاحتفالات الدينية التي تجري مرات عدة سنويا وتكتظ بهم شوارع المدينة .

واضاف الحبوبي: ان المشروع سيخفف أزمة المواصلات واكتظاظ الشوارع في المحافظة خاصة خلال أيام المناسبات الدينية.

وتدهورت البنية الاساسية في العراق تحت وطأة عقود من الحرب والعقوبات الدولية وقلة الاستثمار.

ويسعى العراق الى سبل لإصلاح الطرق والسكك الحديد والموانئ ومحطات الطاقة وغير ذلك من البنية الاساسية.

وأبرمت الحكومة المنتهية ولايتها ١١ اتفاقا مع شركات نفط عالمية لتطوير الاحتياطيات النفطية الهائلة التي يمتلكها العراق.

ويقول خبراء اقتصاديون انه يتعين على العراق تنمية القطاعات غير النفطية اذا أراد أن يصبح اقتصاده قويا ويخفض البطالة.

وبالرغم من تحسن الوضع الامني بوجه عام الا أن الانتخابات غير الحاسمة التي جرت في اذار ولم تتمخض عن فائز واضح أو تشكيل حكومة جديدة حتى الان أذكت المخاوف من احتمال تجدد أعمال عنف يتعذر احتواؤها. ونتيجة لذلك مازال أغلب المستثمرين الاجانب في القطاعات غير النفطية يقفون موقف الترقب.

وقال الحبوبي: ان خط السكة الحديد الاحادي في النجف سيكتمل انشاؤه بعد ثلاث سنوات وسيجري تنفيذه على مرحلتين. وأضاف: أن الشركة الكندية ستنشئ محطة للكهرباء لتشغيل القطار.

وقالت الشركة على موقعها على الانترنت ان المشروع يشمل انشاء خط أحادي بطول ٣٧ كيلومترا يربط المساجد الثلاثة الرئيسة في النجف وهي مرقد الامام علي (ع) ومسجد الكوفة ومسجد السهلة ويربط أيضا بين محطتي الحافلات الرئيسيتين. وستصل المرحلة الثانية الى مطار النجف الجديد.

وتعد النجف مركز استقطاب كبير للسياحة الدينية وتحتل الاولوية في عدد الزوار القادمين اليها سنويا من داخل وخارج العراق بالاضافة الى مدينة كربلاء المقدسة ، في وقت يؤكد كثير من خبراء السياحة ان النجف بحاجة الى بنية اساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية سعياً لاحتواء عدد القادمين اليها سنوياً .

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

السياحة الدينية

■ عباس الغالبي

تعد السياحة احد القطاعات الاقتصادية التي ترتبط بالقطاعات الاقتصادية كافة فهي تتلازم مع قطاعات النقل والاتصالات والصناعة والمصارف ، حيث تنتعش السياحة بانتعاش هذه القطاعات .

وفي العراق تمثل السياحة الدينية مصدراً مهماً من مصادر تمويل الاقتصاد العراقي اذا ماستغلت استغلالا امثلا في ضوء الامكانات المتاحة لانعاش هذا القطاع وجعله مصدر تمويل مهما يعمل على تخليص الاقتصاد العراقي من ريعيته النفطية المفرطة .

وفي نظرة متمعنة للموازنات الاستثمارية لم نلحظ انها تتضمن مشاريع سياحية ولاسيما في الجانب الديني منها والتي تزداد الحاجة عاما بعد اخر بسبب زيادة اعداد وافواج الزوار المسلمين الى الاماكن الدينية التي فاقت خلال الاعوام الاخيرة حاجز الثمانية ملايين زائر خلال العام الواحد ، والتي تتطلب في واقع الحال خدمات وبنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب افواج الزائرين المليونية في ظل تردي الخدمات وتراجع أداء القطاعات المشار اليها آنفاً والتي تعاني هي الاخرى من نقص في التخصيصات الاستثمارية وفساد مالي واداري كبير ناهيك عن الاجراءات البيروقراطية الحكومية التي تتعلق بعمليات الصرف لحيثيات الموازنات الاستثمارية السنوية .

> ومن هنا فان الحاجة ملحة الان لتضمين البرنامج الاقتصادي للحكومة المقبلة مشاريع تتعلق بالسياحة الدينية تسير بشكل متواز مع البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى وفق خطط وبرامج من ضمن حيثيات الموازنات الاستثمارية للوزارات والاخرى للمحافظات وتنمية الاقاليم ، سعياً لارتقاء أداء القطاعات كافة بشكل تصاعدي ومتناغم لارتباطها الوثيق بعضا مع البعض الاخر .

ومن هنا فان الحاجة ملحة الان لتضمين البرنامج الاقتصادي للحكومة المقبلة مشاريع تتعلق بالسياحة الدينية تسير بشكل متواز مع البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى وفق خطط وبرامج من ضمن حيثيات الموازنات الاستثمارية للوزارات والاخرى للمحافظات وتنمية الاقاليم ، سعياً للارتقاء أداء القطاعات كافة بشكل تصاعدي ومتناغم لارتباطها الوثيق بعضا مع البعض الاخر .

ولم تكن السياحة الدينية بعيدة المنال عن تفكير الحكومات التي تعاقبت على الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لانها واقع حي وملموس على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية ، إلا ان الغريب في الامر نلمس هذا التقاعس عن ادامة زخم السياحة الدينية التي تعمل كما نوهنا الى تنويع مصادر دخل الاقتصاد العراقي ، بحيث ظلت عملية تفعيل السياحة الدينية أسيرة التنظيرات والمؤتمرات من دون أدنى محاولة للحكومات المركزية أو المحلية على مستوى المحافظات المشمولة بالسياحة الدينية من شأنها تنشيط هذا الرافد الاقتصادي المهم الذي يساهم في تفعيل قطاعات اخرى ويسهم ايضاً والى حد كبير في امتصاص ظاهرة البطالة وخلق حركية نشيطة في الاسواق المحلية وتفعيل الصناعات الوطنية التي كانت والى وقت قريب محط انظار واقتناء الزوار العرب والاجانب وهي بذلك فرصة كبيرة توفرها السياحة الدينية .

ولذا فان الدعم الحكومي لابد ان يوازيه تنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص الذي لابد له ان يدخل ساحة المنافسة وان يمتلك زمام المبادرة في كثير من القطاعات والمحافل الاستثمارية التي تتعلق بالسياحة الدينية ، حيث ان الفرص الاستثمارية المتاحة ولاسيما في قطاع النقل والاتصالات تعد هي الامثل والاكثر جدوى ناهيك عن عملية التبادل التجاري للسلع والبضائع التي تحركها وتديم زخمها مجاميع القطاع الخاص ومايمكن ان تفعله من عملية خلق دورة اقتصادية نشيطة قادرة على جعل دور القطاع الخاص في هذا الاتجاه اكثر جدوى واكثر فاعلية .

abbas.abbas80@yahoo.com